المقدمة :-

مع تنامي حركة العولمة في كافة المجالات أصبحت الإقتصاديات تحكمها عوامل مختلفة ومتحركة ذات طبيعة خارجية أكثر منها محلية تستدعي معها تطوير البيئة الداخلية بما يتماشى مع الإستفادة من الفرص بإستمرار. فقد أفرزت تلك العوامل تأثيرات علي الإقتصاد السوداني تمثل أبرزها في إنفصال جنوب السودان وفقدان نفطه وأثر ذلك علي الناتج المحلي الإجمالي في مسيرة الإقتصاد السوداني، الذي عانى من إنخفاض معدلات الإنتاج الحقيقي وعائدات الصادرات، إنعكس ذلك في ضعف معدلات النمو الإقتصادي وإختلال في ميزان المدفوعات وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة.

وفي ظل هذا الوضع هناك محاولات من قبل الدولة لوضع عدد من السياسات للتخفيف من هذه الآثار من خلال زيادة وتنويع مصادر الإيرادات وترشيد الإنفاق .وربما تحتاج تلك السياسات إلى مزيد من الجهد والتضحية حتى تظهر آثارها الإيجابية علي الإقتصاد السوداني قريباً، عليه فإن ظهور النشاط التعديني(خاصة الذهب) برز كأحد البدائل المهمة لزيادة حجم الموارد المالية بالموازنة العامة للدولة. وبهذا المفهوم فإن تنمية قطاع التعدين تصبح جزءاً لا يتجزأ من تنمية الإقتصاد الكلي.

حيث يعتبر قطاع التعدين من القطاعات الإقتصادية الهامة والمؤثرة على كثير من الهياكل المالية والإقتصادية في كثير من الدول وذلك لمساهمته في العديد من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والمالية.

عرف السودان إستخراج وإستغلال الذهب منذ عهد ممالك نبتة وكوش ومروي (1500 - 650 ق.م) ، وكانت الصحراء النوبية واحدة من أهم الدول في إنتاج الذهب والأحجار الكريمة .تلت تلك الحقب نشاط قبائل البجا والعرب المهاجرين والنوبيين في تعدين الذهب وآثار التعدين الفرعونية .وهنالك نشاط تعدين مماثل للذهب بمناطق بني شنقول ربما يمتد لأكثر من 200 سنة على الحدود السودانية الأثيوبية بما يُعرف الآن بجنوب النيل الأزرق. إذا أرادت الدولة تشجيع الإستثمار في هذا المجال عليها الإهتمام بتوفير الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني ودعم وتشجيع الإستثمار في المناجم الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية لإرتفاع الناتج المحلي (طرق، إتصالات، كهرباء، مياه، طاقة، وموانئ.) وتهيئة البيئة القانونية ووضع الضوابط التي تنظم نشاطات تعدين الذهب ومراجعة قوانين تشجيع الإستثمار وتيسير الإجراءات خاصة فيما يتعلق بتعدين الذهب و تقوية المكاتب الفرعية في الولايات بالكوادر والمعينات للقيام بمهام المراقبة بالتنسيق مع المراكز والسلطات المعنية.

مشكلة الدراسة :-

بعد خروج النفط من ميزانية السودان بسبب انفصال الجنوب ظهرت فجوة كبيرة بالموازنة كانت هنالك محاولات للبحث عن موارد إقتصادية أخري لذلك كان تعدين الذهب من اهم الموارد التى اصبحت تعتمد عليها الحكومة وبالرغم من الإنتاج بكميات اقتصادية إلا أن مساهمة هذا المورد لم تكن المرجوة منه عليه :

- ماهو أثر انتاج الذهب على الناتج المحلى الإجمالى؟.
- ماهي المعوقات والمشاكل التى تحول دون المساهمة المرجوة منه؟.

أهمية الدراسة:-

الأهمية العلمية:-

يمكن أن تمثل الدراسة مرجع للباحثين والدارسين والمهتمين في هذا الشأن من خلال التعرف على قطاع الذهب كأحد العوامل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

الأهمية العملية:

مد صانعي القرار بدراسة توضح مساهمة انتاج الذهب في الناتج المحلي الإجمالي .

أهداف الدراسة:-

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

- التعرف على قطاع الذهب.
- التعرف على مساهمة انتاج الذهب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- التعرف على المشاكل والمعوقات التى تواجه قطاع تعدين الذهب.

فرضيات الدراسة:-

1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتاج الذهب وإجمالي الناتج المحلي.

2/ هنالك مشاكل ومعوقات تواجه انتاج تعدين الذهب في السودان.

مناهج الدراسة:-

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي ،وتحليل البيانات بإستخدام برنامج SPSS.

مصادر وأدوات جمع البيانات:-

مصادر أولية تتمثل في المقابلات والوثائق التاريخية ومصادر ثانوية متمثلة في المراجع ، الكتب، الإنترنت والدراسات السابقة.

حدود الدراسة(Limited):-

الحدود المكانية:جمهورية السودان.

الحدود الزمانية:2000-2016م.

هيكل الدراسة:-

تحتوي هذه الدراسة على أربعة فصول ،**الفصل الأول** يتناول الإطار المنهجي الذي يحتوي على الخطة و الدراسات السابقة ،**أما الفصل الثاني** يحتوي على الإطار النظري ويقسم إلى مبحثين المبحث الأول يتناول الذهبوالمبحث الثاني الناتج المحلي الاجمالي أما **الفصل الثالث** يتناول الذهب والناتج المحلي الاجمالي في السودان ، **الفصل الرابع** ويتناول المبحث الاول دراسة تحليلية لقياس أثر إنتاج الذهب في الناتج المحلي الإجمالى والمبحث الثاني المشاكل والمعوقات التى تواجه تعدين الذهب ومقترحات لحلول المشاكل المبحث الثالث تقدير النموذج ، **الخاتمة** النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1-دراسة اماني محمد يوسف بكري [1]:-

تناولت الدراسة الأثار المترتبة للتعدين التقليدي للذهب بمدينة العبيدية بولاية نهر النيل من خلال تحديد مواقع التعدين التقليدي حول المدينة والعوامل والدوافع التي أدت إلى إنتشار تلك الظاهرة (التعدين التقليدي للذهب) ومن ثم تحديد الأثار المترتبة على التعدين التقليدي للذهب بمدينة الدراسة.

وتلخصت مشكلة الدراسة في الأتي:-

- معرفة الاسباب الحقيقية وراء انتشار التعدين التقليدي في تلك المدينة
- تحديد مواقع التعدين التقليدي للذهب
- الاثار الناتجة لتلك الظاهرة

وهدفت الدراسة إلي:-

- التعرف على أماكن التعدين التقليدي للذهب بمدينة الدراسة.
- التعرف على أسباب التعدين التقليدي.
- معرفة الأثار الناتجة من التعدين التقليدي بمدينة الدراسة .
- إمكانية وضع مقترحات ومعالجات للحد أو التقليل من الظاهرة بمدينة الدراسة.

المناهج التي إتبعتها الدراسة:-

المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي الكمي.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج وتوصيات من أهمها:-

وجود صعوبة في حصرمناطق التعدين ووجود مواقع التعدين التقليدي بالقرب من مدينة الدراسة وإنتشارهم في مواقع أخرى بحثا عن الذهب وذلك نسبة إلى تنقلهم من منطقة لأخرى وكثافة أعدادهم وعدم إستقرارهم في منطقة معينة هنالك أسباب ودوافع أدت إلى هذا النوع من النشاط أهمها الظروف الإقتصادية للمدينة، لزيادة الدخل وكذلك زيادة نسبة العطالة ،إنتشار الإشاعات المبالغة وسط مدينة الدراسة ، وجود آثار إقتصادية وإجتماعية وأمنية وبيئية للتعدين التقليدي للذهب بمدينة الدراسة . توصي الدراسة بإجراء مزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال بواسطة الإختصاصيين والباحثين

[1] أماني محمد يوسف بكري – الأثار المترتبة للتعدين التقليدي للذهب في مدينة العبيدية بولاية نهر النيل من 2002 الى 2012 – ماجستير في الجغرافيا – جامعة النيلين - 2012

وتوفير كل الإمكانيات اللازمة والمساعدة من جانب الدولة وذلك لأهميتها، كما توصي علي تنظيم حملات طوعية للسكان بكل هذه المخاطر بتنظيم وتقنين هذا النوع من التعدين وتوفير الأمن.

2-دراسة مرضية ابراهيم الزين احمد وسناء محمد سرالختم علي [1]:-

تناولت الدراسة الآثار الإقتصادية والإجتماعية لنشاط الذهب في محليتي بربر وأبوحمد وذلك لما تتميز به هاتين المحليتين بوجود الذهب في كل منهما وهدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمحليتين والتعرف على الآثار التي تواجه التعدين للمحليتين ووضع الحلول والمعالجات لذلك.

وتتلخص مشكلة الدراسة في أن لنشاط الذهب في محليتي بربر وأبو حمد له العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية.

هدفت الدراسة إلى:-

1. معرفة الطرق التي تتم بها عمليات البحث عن الذهب
2. التعرف على اللآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن عمليات البحث عن الذهب.
3. التعرف على دور الدولة في عمليات البحث.
4. التعرف على أثر الذهب على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المحليتين.

المناهج التي أتبعتها الدراسة:-

المنهج التاريخي ،المنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

1. أن نشاط الذهب يأتي خصماً علي القطاعات الأخرى مثل الزراعة والرعي لإنصراف عدد كبير منهم للإنشغال بالتعدين.
2. علي الرغم من أن نشاط الذهب يتمخض عنه إنتاج إلا أن هذا الإنتاج مهما كان حجمه لايدخل إلى خزينة الدولة.
3. الحفر العشوائي للأبار وبأعماق كبيرة يؤدي إلى إنهيارات يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من المواطنين

وأوصت الدراسة بالأتي:-

---

[1] مرضية إبراهيم الزين وسناء محمد سرالختم – الأثار الإقتصادية والإجتماعية لنشاط الذهب في محليتي بربر وأبو حمد – جامعة وادي النيل – بكالاريوس في الجغرافيا – 2016م

1. أن يكون هنالك ضبط في العائدات المحلية حتي تسهم في نمو المحلية من حيث الخدمات.
2. لابد من تنظيم قطاعات العاملين في شكل جمعيات تساهم في توفير الإحتياجات اللإجتماعية والمعيشية.

3-دراسة: آيات عبد الرحيم سليمان وآخرون [2]:-

تناولت الدراسة أثر الصادرات غير البترولية على التجارة الخارجية بهدف التعرف على الدور الذي تلعبه الصادرات غير البترولية في تجارة السودان الخارجية.

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى تحليل البيانات بإستخدام برنامج (E-views) كما تم الإعتماد على المصادر الثانوية.

هدفت الدراسة إلى:-

1. التعرف على الدور الذي تلعبه الصادرات غير البترولية في تجارة السودان الخارجية.
2. توضيح مساهمة الصادرات غير البترولية في الميزان التجاري خلال الفترة (1995-2012م).
3. تسليط الضوء على المشاكل والعقبات التي تواجه الصادرات غير البترولية في السودان .
4. إبراز أثر السياسات الحكومية على الصادرات غير البترولية .

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :-

1. أثبتت نتائج التحليل وجود العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (GDP) والمتغير التابع الصادرات غير البترولية مما يعني إنه عند زيادة المتغير المستقل يؤدي ذلك إلى زيادة المتغير التابع وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.-
2. أثبتت نتائج التحليل أن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر العوامل تحدبداً لقيمة الصادرات غير البترولية.

أوصت الدراسة بالإهتمام بالصادرات غير البترولية التي يتميز السودان في إنتاجها بميزة مطلقة خاصة الصمغ العربي ، وتحسين البنيات الأساسية للإنتاج بغرض التصدير لزيادة حصيلة الصادرات غير البترولية لكي تساهم في تحسين الميزان التجاري.

4-دراسة: معز محمود أحمد محمود وأخرون [1]:-

---

[2] آيات عبدالرحيم سليمان وآخررون – الصادرات غير البترولية واثرها على تجارة السودان الخارجية – بكالاريوس في الاقتصاد التطبيقي – جامعة السودان – 2013م.

[1] معز محمود احمد واخرون – السياسة الجمركية على الناتنج المحلي في السودان، 1990 – 2014 – بكالوريوس الإقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م.

تناولت الدراسة السياسة الجمركية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1990م إلى 2014م. تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور السياسة الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي وهدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم وأهمية الجمارك وتعريف مفهوم الناتج المحلي الاجمالي وطرق حسابه ،إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات وجمعها من مصادرها الأولية والثانوية وإستخدام التحليل الكمي في الجانب التطبيقي من الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

وجود علاقة طردية بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الإجمالي وأن الآليات الجمركية لها أثر قوي على إيرادات الجمارك التي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي .

وأوصت الدراسة بالأتي :-

الإستمرار في ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتسهيل وتبسيط السياسة الجمركية للإستفادة من خبرات الدول المتقدمة .

تخفيض فئة التعريفة الجمركية وتقييم السلع تقييماً سليمًا وتصنيف الفجوه بين الفئات الجمركيهة بين الفئة الأدنى والفئة الأعلى في هيكل التعريف ومراجعتها بإستمرار.

إنفاذ السياسات الجمركية وتسهيل حركة التجارة العالمية وتنمية القدرات البشرية والمادية والفنية

5-دراسة: عمر ادم بابكر حسب الله [2]:-

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة (1980-2011م) وتمثلت مشكلة الدراسة في توضيح وبيان أهم المتغيرات التي تؤثر على النموذج محل الدراسة ،وإعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وتأتي أهمية البحث من أن الناتج المحلي الإجمالي لكونه أهم المؤشرات للحكم على الأداء الإقتصادي لأي دولة وتناولهما لأهم موضوعين معرفة العوامل الموثرة على الناتج المحلي الإجمالي في إطارها النظري والتطبيقي .

أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بشتى أنواع الإستثمارات لانها ذات دور فعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي،ووضع سياسات تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمكافحة التضخم بنسب معينة وتحسين سعر الصرف بتشجيع الصادرات ولابد من التحكم في عرض النقود حتى يتم الإستفادة منه في تخفيض معدلات التضخم .

---

[2] عمر أدم بابكر حسب الله – العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان من 1980 الي 2011 – دراسة قياسية – ماجستير في الإقتصاد التطبيقي – جامعة السودان -2015م.

6-دراسة نهاد محمد بابكر علي [1]:-

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة العوامل أو المتغيرات المؤثرة على المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي) وإمكانية إختزال عدد المتغيرات المستقلة المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات هي الإستهلاك و الإستثمار و الدخل القومي .

المنهج المستخدم أخذ بيانات تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي في السودان والمتغيرات في هذه الدراسة وتطبيق طرق التحليل الأربعة والحصول على النتائج المطلوبة للمنهج الإحصائي وذلك باستخدام برنامج (SPSS)، وتوصلت إلى النتائج التالية :-

وجود نموذج واحد للإنحدار وهو الأفضل وهذا ما إفقت عليه الطرق الأربعة والذي يحتوى على الإستهلاك وعدد السكان والمتغيرات المستقلة ككل لها تاثير على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:-

تناولت الدراسات السابقة موضوع التعدين والعوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الإجمالي وحاول كل منهم عرض المفاهيم والأهداف والمشاكل من وجهات نظرهم المختلفة ، فقد تناولوا موضوع تعدين الذهب التقليدي في رسالة أماني ومرضية أما الدراسات الأخرى تناولت موضوع الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير الثاني بالنسبة لدراستنا. أما الدراسة الحالية فتناولت موضوع (أثر إنتاج الذهب على الناتج المحلي الإجمالي) الذي لم يتناول في الدراسات السابقة كما شملت الفترة الزمنية (2000-2016م) والتي تختلف عن الفترة الزمنية التي شملتها الدراسات السابقة.

[1] نهاد محمد بابكر علي –العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان –رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2008م)

المبحث الاول

الذهب

التعريف:[1]

الذهب تم تعريفه منذ القدم على انه معدن ثمين او من المعادن النفيسه،والقدماء المصرين استخدموا الذهب في صناعة الحلي والمجوهرات واقنعة الملوك لندرته ومقاومته لعوامل الهلاك او التغيير كما بتميز الذهب بلونه الجميل وبريقه الاخاذ ، ويتواجد في الطبيعة علي شكل حبيبات حرة او منفصلة او مختلطة مع الفضة او معادن اخرى ولا يقتصر وجود الذهب في الطبيعة علي مكان واحد حيث يوجد في مصر اقل تقدير (120) موقعا لاستخراج الذهب معظمها في الصحراء الشرقية ،ويسخدم القيرات كوحدة لقياس نقاوة المصوغات الذهبية ويختلف عيار الحلي في الاسواق (10-24) قيراط وذلك يتم تقديره حسب اختلاف النسب المضافة اليها من معدني النحاس والفضة ويعتبر الذهب النقي الخالص عيار (24قيراط) وتستخدم الاوقية والمعروفة على نطاق واسع بالاونصة (1،31جرام) والتولا الاقل استعمالا (113جرام) كوحدات لوزن الحلي وسبائك الذهب ويتواجد الذهب في اماكن وبيئات مختلفة ولكن اهمها :-

1-عروق المرو الناتجة من محاليل المياه الحارة في شقوق الصخور االبركانية المتحولة او الرسوبية المتحولة لعصر ما قبل الكمبرى مثل مناطق الشختليات وام مطيرة في المملكة العربية السعودية وفي امريكا الشمالية والبرازيل واستراليا والهند .

2- على شكل حبيبات دقيقة مبعثرة في صخور الحجر الجيري والدولوميت والصخور الرسوبية نتيجة عملية الاحلال الكيميائي بواسطة المحاليل الحارة مثل الرواسب المعدنية المحتوية على الذهب في الصحراء الشرقية المصرية وفي البحر الاحمر بعض مناجم الذهب في الولايات المتحدة الامريكية.

3- الاحواض الرسوبية وراسب الانهار والوديان وخصوصا الرمال والحصى المتفكك مصاحبا لبعض المعادن الثقيلة مثل مناجم الذهب في كندا وكولومبيا وروسيا وجنوب افريقيا.

[1] James Hoffamann,"Gold processing" . Britannica.com, Retrieved 20-3-2018.Edited

أنواع الذهب :-

من حيث العيار:

جاء هذا التصنيف حسب الذهب لكل كيلو وهي كالتالي:

- الذهب عيار24: وهو اجود انواع الذهب واغلاها، حيث ان نسبة الذهب فيه هي 99%،ويضاف اليه عنصر اخر ، قد يكون النحاس، او الفضة ، او الزئبق، و ذلك بنسبة 1%
- الذهب عيار 21: وهو ثاني اشهر الذهب ،ولكل كيلو منه تتم اضافة 150غراما من العناصر الاخرى ،مثل النحاس،الفضة،اي ان نسبة الذهب لكل كيلو تكون 850غراما.
- الذهب عيار 18:نسبة الذهب هنا تكون 750غراماذهبا صافيا،مضافا اليها 250 غراما معدنا اخر لكل كيلو.
- الذهب عيار22:تكون نسبة الذهب في هذا النوع 875غراما ذهبا خالصا ،ويكون الباقي عنصرا اخر،اي ان 225غراما تكون من النحاس،او الحديد ، اوالزئبق.

بالنسبة للبلاد المصنعة:

- الذهب المصري :يقوم المصريون فقط بتصنيعه، والصفة المميزة له ان الذهب يكون مدمجا تماما بالمعادن الموجودة فيه ،ولا يستطيعون فصلهم عن بعض.
- الذهب السوداني القديم:يتم تصنيع هذا الذهب على يد السودانيين ،حيث يتم اضافة الحديد فقط اليه في عملية التصنيع.
- الذهب السعودي :تتم اضافة عنصرالزئبق فقط الى الذهب اثناء تصنيعه ، ويمكن استخراج الذهب بسهولة ، بسبب خاصية الذهب غير الملتصق ،وتتم صناعته في السعودية .
- الذهب الهندي: من اشهر انواع هذا الذهب هو ذهب عيار 22، وتنتشر تجارته في الدول الاسيوية.
- الذهب الايطالي:وهو ارخص انواع الذهب ،لذلك فهو مناسب للدول الفقيرة ،حيث يتم استخدام الذهب عيار 18في التصنيع، يتميز بسهولة تشكيله تكوينه وتتم عملية صنعه في ايطاليا.

هذا وقد تختلف رغبة النساء في اقتناع انواع الذهب من بلد لاخر ،فرغبة المراة الغربية تميل نحو شراء السلاسل البسيطة و القلادات ،اما المراة الهندية فتميل الى شراء الخواتم الضخمة ،كما ان المراة العربية تميل الى شراء الغوايش الضخمة واطقم الذهب الكاملة .

خواص الذهب :[1]

يتميز الذهب عن غيره من المعادن بالعديد من الخصائص الفيزيائية والكيميائية،وذلك يعود الى طبيعته الكيميائية، فهو يحمل

الرقم الذري(79) والكتلة الذرية(196.967)ومن اهم خصائصه ما ياتي:

- يتميز الذهب بالنعومة.
- يتميز باللمعان.
- قلة التاكل.
- الكثافة العالية.
- يعد موصلا جيدا للكهرباء.
- يعد موصلا جيدا للحرارة.
- قابلة للسحب ،والطرق ،والشكيل.
- درجة انصهار الذهب الف واربعة وستون درجة مئوية .
- درجة غليان الذهب الفين وثمانمئة وست وخمسون مئوية .

إستخدامات الذهب :

ادى توفر الذهب لدى الفراعنة الى استخدامه في صنع توابيت الملوك وبعض الادوات كالعربات، كما استخدموا خليط الذهب مع بعض المراهم التجميلية لصنع اقنعة للبشرة كما صنعوا قناع للملك أمون اما في هذه الايام فيشكل الذهب اصل المادة النقدية المسستخدمة من قبل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي وللذهب استخدامات اخرى في :

- مجال طب الاسنان مثل تلبيس وحشو الاسنان .
- صناعة المجوهرات والزينة .
- علاج الروماتيزم والتهابات العظام حبث يتم تصنيع ما يسمى بمحلول الذهب
- علاج بعض انواع السرطانات ، حيث يستخدم في ذلك الذهب المشع رقم 198
- تغليف الدوية
- صناعة الالكترونيات والدوائر الكهربائية الدقيقة

[1] الانترنت –ويكيبيديا الموسوعة الحرة –15|5|2018

أماكن وجود الذهب: [1]

بوجد الذهب في الطبيعة على حالتين : اما كرواسب اولية واما في التجمعات النهري كرواسب منقولة وهذه من اهم المناطق العالمية الغنية بهذا المعدن الامع :-

- نيفادا
- الاسكا
- كالبفورنيا
- جبال الاورال
- داكوتا الجنوبية
- اقليم اونتاريو بكندا
- منطقة الراندفي الترنسفال في اتحاد جنوب افريقيا والتي تنتج ما يقارب اربعين بالمئة من الانتاج العالمي للذهب.

[1] لانترنت –ويكيبيديا الموسوعة الحرة –15|5|2018

المبحث الثاني

الناتج المحلي الاجمالي

مفهوم الناتج المحلي الاجمالي(GDP):

يتناول هذا المبحث مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وكيفية طرق حسابه والعوامل المؤثرة عليه و له أكثر من تعريف أهمها :-[1]

جملة السلعة والخدمات التي انتجها الاقتصاد في فترة معينة وتقدر بسنة فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات باسعار السوق،علما بأن السلع والخدمات الوسيطه(Intermediate goods)اي التي استخدمت في انتاج سلع اخرى ،لاتحتسب تفاديا للتكرار الحسابي.

وإجمالي مجموع السلع والخدمات بمعنى أنه لم يقسم منه الإهلاك والمعدات أو رأس المال الذي أستخدم في إنتاج تلك السلع والخدمات ، كذلك لم نستخرج التغيرات في المخزون .

ونمو الناتج المحلي الإجمالي هو مصطلح مهم ويستخدم كثيرا خاصة في قياس معدل النمو .

إن علماء الإقتاصاد والمحاسبة القومية عادة ما يفرقون بين ما ينتج على أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه وبين ما ينتج بواسطة وسائل الإنتاج الوطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد ام خارجها ،فالاول يطلق لفظ الناتج المحلي اما الثاني فيطلق علية لفظ الناتج القومي وتكون العلاقة بين الناتج المحلي والناتج القومي:

الناتج القومي = الناتج المحلي+مستحقات عوامل الانتاج الوطنية في الخارج – مستحقات عناصر الانتاج الاجنبية في الداخل.

2. وهو عبارة عن عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطنيها او الاجانب خلال سنة معينة ،وهذا يعني انه يمكن التحويل من الناتج القومي الي الناتج المحلي الاجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما.

3. وهو عبارة عن دلالة لما ينتجه البلد،والنمو فيه مؤشر الى مدى سرعة النمو الاقتصادي في البلد ككل وهو ليس مؤشرا لتوزيع الدخل والزيادة فيه لاتعني انخفاض الفقر.

حربي محمد موسى عريقات (2006) الاقتصاد الكلي – جامعة الاسراء – الاردن – دار وائل للنشر – الطبعة الاولى،ص60

نجد من التعريفات السابقة ان الناتج المحلي الاجمالي لايتضمن قيمة كل السلع والخدمات المنتجة ،ولكن يتضمن قيمة السلعة والخدمات المنتجة النهائية،وهي تلك السلع والخدمات المنتجة النهائية،وهي تلك السلع الموجهة الي المستهلك النهائي او الاخير،كذلك نجد ان هنالك سلع وخدمات لاتدخل ضمن قائمة الناتج المحلي الاجمالي لانها لاتباع ولاتشترى في الاسواق ومع فإنها تشكل جزاء مهما من انتاج الاقتصاد النهائي مثل الخدمات التي تقدمها الحكومة كحماية مثل:الامن،اطفاء الحريق ،القضاءوالدفاع لذلك قدر الاقتصاديون تقييم هذه الخدمات بالتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب ،ولايعتبر هذا التقييم مثاليا ولكنه افضل حل علمي قدم في هذا المجال.

تستدعي الضرورة اهمال بعض انواع الانتاج النهائية لاسباب عملية ،وبشكل خاص نشيرهنا للسلع غير السوقية اي التي يتم انتاجها ولكن ليست للتسويق كالخدمات التي تقوم بها ر بات البيوت ،وتجارة الممنوعات التي يتم بيعها خارج الاسواق وذلك لاسباب قانونية،كذلك يستثني حساب البضائع المتسعملة وذلك لادخال قيمتها عند بيعها في سوق السلعة وهي جديدة،وذلك حتي لاتحسب قيمتها مرتين.[1]

كذلك حسابات الناتج لا تأخذ في الاعتبار الظروف البيئية تلوث الاحوال الصحية من جراء فضلات المصانع ،كذلك لا تأخذ حسابات الناتج المحلي الناتج بين زمن الرخاء واوقات النكبات والكوارث .

لا تستطيع السلطات التغيير او التاثير مباشرة في النانتج المحلي الاجمالي او مكوناته الجزئية بدلا من ذلك يتوجب عليها محاولة تحقيق اهدافها النهائية بتوجية الادوات للتاثير على المتغيرات التي تؤثر بدورها على الناتج المحلي الاجمالي وتسمى هذه المتغيرات بالاهداف الوسيطة. وتعتبر وسيطة لان نظرية نظرية السياسة النقدية تبين ان البنك المركزي له القدرة على التاثير على قيمة الاهداف ،واعتقاد البنك بان هذه الاهداف الوسيطة لها القدره على تحريك الناتج المحلي الاجمالي في الاتجاه المرغوب فيه.

العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الجمالي :-

يتضح ان التوازن الاقتصادي يعتمد على تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ويتحقق هذا التعادل عندما يتساوى مجموع الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي

[1] المرجع السابق – ص61

وصافي التعامل الخارجي مع قيمة الناتج القومي ، اما اذا لم يتحقق هذا التعادل فستحدث التغيرات في حجم الانتاج المحلي في المستوى العام للاسعار ، ولهذا السبب نتمكن من تفسير الاسباب التي تحدد توازن النظام الاقتصادي عند مستوى معين فمن الضروري دراسة المكونات المكونات المختلفة للناتج المحلي الاجمالي ومعرفة العوامل المؤثرة عليه التي تحدد مستوى كل مكون من هذه المكونات وهي (الاستهلاك ،والاستثمار والانفاق الحكومي ،صافي التامل الخارجي).

مفهوم الاستهلاك :

هو ذلك الجزءمن الدخل الممكن التصرف فيه الذي ينفق علي شراء السلع والخدمات الجارية التي تستخدم خلال فترة قصيرة من الزمن وقد يكون اكبر من الدخل الممكن التصرف فيه وفي هذه الحالة تكون امام ادخار سالب.

وينقسم الاستهلاك الي:[1]

استهلاك تابع يتاثربالدخل،استهلاك مستقل لايتأثر بالدخل .

دالة الاستهلاك:-

وبافتراض عدم وجود ضرائب واعانات فان دالة الاستهلاك تكون معتمدة على الدخل الاتي:

$$C=F(Y)$$

وبافتراض ان دالة الاستهلاك خطية لان التجربة التطبيقية اثبتت ان الدالة الخطية تأخذ الصيغة الرياضية

$$C=a+byd$$

قبل كتير كان سعر الفائدة محددا هاما للاستهلاك ولكن بشكل غير مباشر اذ يؤثر الفائدة على الادخار.

اما كينز فافترض ان الدخل هو المحدد الاساسي والرئيسي للاستهلاك وان العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية فاذا زاد الدخل يزيد الاستهلاك ولكن بمعدل اقل من معدل الزيادة في الدخل.

[1] ا.د علي عمر (2005) – مبادئ الاقتصاد الكلي – المملكة العربية السعودية – الرياض-دار وائل للنشر-ص20

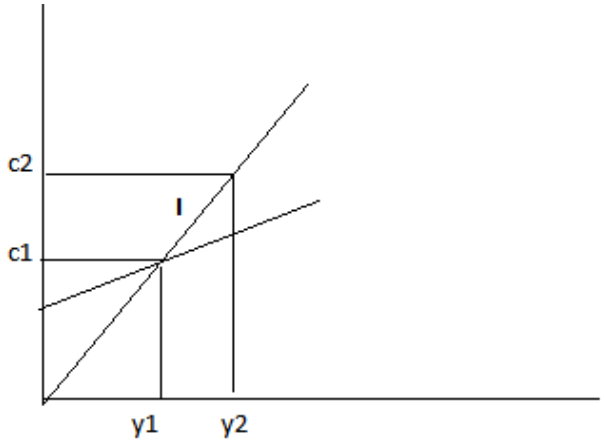

في الشكل نلاحظ الاتي:-

عندما يكون الدخل صفريوجد استهلاك ويغطي من المدخرات، عندما يزيد الدخل من الي فان الاستهلاك يزيد من الي كما ان اي انخفاض في الدخل عن المستوى السابق يؤدي الي خفض الاستهلاك ولكن بمعدل اقل اذ ان جزء من انخفاض الدخل يوجه الادخار.

الاستثمار:-

يقصد به نوع او طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر امواله بقصد الحصول على عائد ومن الامثلة عليها مجال العقارات ومجال الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها[1]

دالة الاستثمار :-

هي العلاقة بين الاستثمار كمتغير تابع ومحددات الاستثمار وعادة يقصد بدالة الاستثمار العلاقة بين الاستثمار كمتغير تابع وسعر الفائدة كمتغير مستقل وتستخدم لقياس اثر التغيرات المستقلة على الاستثمار.

انواع الاستثمار:-[2]

ينقسم الي الاتي:

حسب النوع ، حسب الغرض من الاستثمار ، حسب القطاعات ، حسب القائمين به، حسب علاقته بمستوى الدخل سوف نتعرض الي بعضهما:

1. الإستثمارحسب النوع:

الاستثمار الحقيقي او العيني،الاستثمار المالي.

---

[1] ا.د زياد رمضان (2007) – مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي – الرياض – دار وائل للنشر ص33

[2] المرجع السابق ص56

2. الاستثمار حسب الغرض:

الاحلالي: وهوما يطلب من اجل استبدال رأس المال المستهلك أثناء العملية الانتاجية الاستثمار الصافي: وهو الاضافة الجديدة الي الاصول الانتاجية الموجودة

انواع الاستثمار حسب القطاعات:

الاستثمار الخاص، الاستثمار الحقيقي

انواع الاسثمار حسب القائمين به:

استثمار محلي تقوم به اموال وطنية عامة وخاصة

استثماراجنبي تقوم به روؤس اموال اجنبيه ويكون مباشرة بملكية اصول مشروعات داخل الدولة او غير مباشرة في شكل قروض.

أهمية الاستثمار:

من محددات النمو في الاجل الطويل لانه عباره عن الالات والمعدات وانشاءات وتغير في المخزون لاتستهلك في العملية الانتاجية خلال سنة واحدة وانما يمتد الي عدة سنوات في المستقبل وهو العمر الانتاجي المفترض لهذه الالات .

كما يؤثر علي الطلب الكلي باعتبار انه متغير غير مستقل ويتأثربالتوقعات المستقبلية.

الإنفاق الحكومي:

ويتكون هذا الانفاق من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية ،وتتضمن هذه المشتريات الحصول علي المعدات الحربية للدفاع عن الوطن،ومرتبات موظفي الحكومة،ويجب ان تؤكد ان النفقات الحكومية لاتدخل كلها في حسابات الناتج القومي الاجمالي ،فثمة استثناء اساسي وهو المدفوعات التحويلية الحكومية وتشمل مزايا التأمين الاجتماعي وتعويضات البطالة.

ويعرف بإنه (القيمة الإسمية أو الحقيقية) للسلع النهائي المنتجة خلال فترة زمنية معينة(عادة سنة واحدة) بإستخدام الموارد الإقتصادية للبلد أو لإقليم ما والخاضعة للتبادل في الأسواق،على وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج .[1]،عرف أيضاً بأنه

[1] هوشيار معروف ،**تحليل الإقتصاد الكلي** ،الطبعه الأولي ،عمان : دار صفاء للنشر 2005م ص73.

مجموع القيمة النقدية(السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنة) مثلاً إذا أنتج إقتصاد ما ثلاث سلع فقط هي:-[1]

(A، B، C) وكانت كميات الإنتاج (Q_a،Q_b،Q_c) علي التوالي،وسعر السوق النهائي لكل منتج في ذلك العام (P_a،P_b،P_c) عندها فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها.

$$GDP=(P_a*Q_a)+(P_b*Q_b)+(P_c*Q_c) \quad _____(1)$$

ولابد من توضيح الفرق مابين مصطلح "جميع السلع والخدمات" و " السلع والخدمات النهائية".

فكلمة جميع معناها ينطوي على شمولية حسابات الناتج المحلي الإجمالي لكل ما ينتج في الإقتصاد من سلع وخدمات .

الناتج قد لايحتوي بعض العمليات الإنتاجية الحقيقية في الإقتصاد لصعوبة حسابها أو لعدم ظهورها كعمليات إنتاجية وتسويقية حقيقية في الإقتصاد الظاهر ، أيضا الحسابات غير الشرعية خارج الناتج مثل (تجارة المخدرات).

أما كلمة السلع والخدمات النهائية فالمعروف إن إنتاج العديد من السلع التي نستهلكها يدخل في إنتاجه مواد تسمى السلع الوسيطة ومن هنا فإن الناتج المحلي الإجمالي يحتوي علي قيمة السلع النهائية ذلك درءً لمشكلة إزدواجية الحساب ،فالسعر النهائي للسلعة يشمل أسعار السلع الوسيطة جميعها.[1]

نجد أن هذا التعريف قد إحتوي أيضا على كلمة المنتجة وبما أن الناتج المحلي هو بمثابة مقياس لحجم إنتاج الإقتصاد في فترة معينةة وأنه يأخذ في الحسبان السلعة المنتجة حتى ولولم يتم بيعها في ذلك العام ، كما تعني كلمة"إقتصاد ما "أن الناتج المحلي الإجمالي يقيس حجم الإنتاج النهائي الناتج عن إستخدام الموارد الإقتصادية المتاح في رقعة جغرافية بعينها ثم الإعتراف بها ككيان دولي مستقل ، وتعني "في فترة معينة أو خلال سنة ما" أنه من الضروري عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لأي إقتصاد أن يتم تحديد الفترة الزمنية التي يحتسب لها هذا الناتج[1].

---

[1] خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي ،**مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة السابعة ،عمان:دار وائل للنشر،2004،ص1070.

[1] المرجع السابق ص110.

أهمية الناتج المحلي الإجمالي :-

تأتي الأهمية الأساسية له في الإقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الإقتصاد ومنها : -

1. متابعة التقلبات الإقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وهنا يميز الإقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي وذلك بإعتبار المفهوم الأول أحد حالات الناتج الحقيقي ،حيث يتوافق الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوي العاملة والطاقات الإنتاجية ، لأن الناتج الكامن يمثل الحد الأقصى الذي يمكن لإقتصاد ما إنتاجه عند أدنى مستوى ممكن ومقبول للبطالة والذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة (مع السماح لأنواع أخرى غير البطالة الدورية كالموسمية) ولكن بنسب لا تتجاوز (5-6%) من مجموع القوى العاملة ، علماً بأن مجال الناتج الكامن يتأكد مع إحتفاظ الأسواق بإستقرارية لأسعارها، ولتمييز الناتج الكامن عن الناتج الحقيقي ، فإن تجارب الإقتصاديات الصناعية تؤكد بأن الناتج الكامن ينمو عادة بمعدل بطئ مع زيادة المدخلات الأساسية (العمل- رأس المال –التكنلوجيا خلال الزمن) وبالتالي فإن هذا الناتج لا يكون حساساً بنفس معدل حساسية الناتج الحقيقي تجاه التقلبات الدورية وعليه فإن السياسات المالية والنقدية لا تؤثر في الناتج الكامن بنفس معدل تاثيرها في الناتج الحقيقي.

2- تشخيص واقع الإقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالإقتصاديات الأخري من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو ، وهنا لايعتمد بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام،لأن الدخل القومي يمثل عنصراً من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية التي تضم بالإضافة إلى الدخل القومي ، ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح وتضم أيضاً عناصر الإنتاج من عمل ، رأس المال ، الأرض ، الإدارة وقطاعات الإنتاج من زراعي وإستخراجي وتحويلي وخدمي ، ووحدات الإنتاج الصغيرة والكبيرة ،والإستهلاكية والإنتاجية والقطاعين العام والخاص والقطاعين الخارجي والمحلي بإعتماد مؤشرات التجارة الخارجية وحركتي رؤوس الأموال والقوي العاملة.

وعليه إذا كان الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً اساسياً لمتابعة النمو الإقتصادي، قد لا يكون كذلك لبيان إتجاهات التنمية الإقتصادية (أي التحولات الهيكلية) ، وعلي أية حال ، إعتمد بعض الإقتصاديين ومنهم Kuznetts علي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتمييز الإقتصاديات المتقدمة

عن الإقتصاديات المتخلفة، حيث وجد بأن الفاصل بينهما يتجسد في الإقتصاديات متوسطة الدخل التي يقع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها عند حوالي (500) دولار.

3. يمكن الإعتماد علي التنبؤات الإحتمالية والإسقاطات القياسيةة لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي مثل (الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد والتوزيع بين الإستهلاك والإدخار والعلاقة بين الأجور والدخول الراسمالية) وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجهات التحليلية النمطية (Normative) والتوجهات التحليلية الواقعية (Positive) لهذه المؤشرات في المستقبل.

4. تشخيص واقع النظام الإقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص بإستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

5. يعد الناتج المحلي الإجمالي(GDP) مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان ،وذلك لأن زيادة معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند حساب معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي [1]

6. إن أي سياسة إقتصادية (مالية أو نقدية) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية وذلك لأن أي عجز أوفائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات سينعكس حتماً علي معدلات نمو (GDP) .وكذلك علي العلاقة بين القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

حسابات الناتج المحلي الإجمالي:-

هناك عدد من الطرق التي يمكن بها حساب الناتج المحلي الإجمالي ،منها طريقة الانفاق ولهذه الطريقة مكونات ([1]) تختلف ععن طريقة الدخل.

1/ طريقة الإنفاق:

وفقاً لهذه المنهج تحسب النفقات علي أساس مستخدمها النهائي سواءً كان ذلك إستهلاكاً خاصاً من قبل الأفراد أو عاماً من قبل الحكومات أو إستثمارياً من قبل القطاع التجاري أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات ،وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$GDP=C+I+G+NX$$

حيث:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي[1]

---

[1] خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي ،**مبادئ الإقتصاد الكلي**،،ص1075

([1]) مرجع سبق ذكره ،ص 33

[1] مرجع سبق ذكره، هوشيار معروف ،**تحليل الإقتصاد الكلي**،ص**74-76**-78.

C = الإستهلاك

G = الإنفاق الحكومي

NX = صافي الصادرات والواردات

أنواع الانفاق:

1.الانفاق الاستهلاكي الخاص:

يشمل انفاق الاسر علي السلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات،يعادل هذا الانفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني،بينما يتضمن الاول مشتريات الطعام والكساء،ويتضمن الدخل العيني الجزء من المحاصيل التي يستبقيها المزارعون للاستهلاك الشخصي.

2. الانفاق الاستثماري الخاص:

هو القيمة السوقية الكلية للمنشأت الجديدة ووسائل الانتاج المعمرة مضافا اليها قيمة التغير في رقم المخزون لدي منشأت الاعمال.

اذ ان التغير في المخزون تدخل ضمن الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مقياسا للانتاج وليس للمبيعات.

3. الإنفاق الحكومي :

هي كل نفقات الحكومة علي شراء السلع والخدمات من اجل اداء وظائفها العديدة مثل التعليم، الصحة، الدفاع والامن وغير ذلك، وهي لاتشمل المدفوعات التحويلية.

2/ طريقة الدخل:-

تعبر عن مجموع ريع وعوائد عناصر الإنتاج بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يشمل :-

أ/ الأجور : (وتعد أكبر مكونات الدخل) وتشمل إجمالي الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوي العاملة.

ب/ ريع الأرض : وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو إستغلالها .

ج/ الفوائد : وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والإقراضي.

د/ دخول المالكين لمساهمات في الشركات.

هـ/ عوائد المساهمين من إستثماراتهم في الشركات.

و/ إهلاك رأس المال.

ن/ الضرائب غير المباشرة.

ل/ أرباح الشركات : وتشمل أرباح الشركات قبل خصم ضريبة الدخل التي تدفع للحكومة أو الأرباح المتبقية في الشركات لأغراض التوسع أو مايسمى الأرباح المحتجزة.

مقاييس أخرى للناتج: وتشمل الأتي

1/ صافي الناتج القومي Net National Product (**NNP**)

وهو عبارة عن إجمالي الناتج القومي مخصوماً منه إهلاك رأس المال

NNP=GNP-Depreciation

2/ الدخل القومي وهو عبارة عن صافي الدخل القومي مخصوماً منه قيمة الضرائب غير المباشرة.

NI=NNP-Indirect Taxes

3/ الدخل الشخصي وهو عبارة عن الدخل القومي مخصوماً منه أقساط إلزامية مختلفة (ضرائب– أرباح شركات– أرباح محتجزة– مدفوعات الإعانات الشخصية وغيرها)

4/ الدخل الممكن التصرف فيه وهو عبارة عن الدخل الشخصي مخصوماً منه ضريبة الدخل التي تقتطعها الحكومات من دخول الأفراد بشكل مباشر.

الدخل الممكن التصرف فيه = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة علي الدخل.

عموماً يمكننا القول أن الناتج المحلي الإجمالي ليس معياراً لرفاهية وغنى شعب معين ومن هنا تنشأ عيوب قياس الناتج وذلك الأسباب الأتية:

1/ إن بعض النشاطات الإقتصادية التي لم تتم داخل السوق لا يمكن حسابها ضمن حسابات الناتج المحلي.

2/ حسابات الناتج المحلي الإجمالي لاتفرق بين أوقات الرخاء وأوقات النكبات والكوارث.

3/ حسابات الناتج المحلي لا تاخذ بعين الإعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور الأحوال الصحية لأن الزيادة في الناتج المحلي لاتعبر عن زيادة الرفاهية للإقتصاد [1].

---

[1] مرجع سبق ذكره ،خالد واصف الوزني –أحمد حسين الرفاعي ،**مبادئ الإقتصاد الكلي** ص**116.**

المبحث الأول

الذهب في السودان

أولاً : تعدين الذهب:

تتسم البيئة الدولية الراهنة بإحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل للتعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق ومع تزايد حركة العولمة في كافة المجالات، أصبحت الإقتصاديات تحكمها عوامل مختلفة ومتحركة ذات طبيعة خارجية أكثر منها محلية، تستدعي معها تطوير البيئة الداخلية بما يتماشى مع الإستفادة من الفرص بإستمرار. فقد أفرزت تلك العوامل تأثيرات علي الإقتصاد السوداني تمثل أبرزها في إنفصال جنوب السودان وفقدان نفطه وأثر ذلك في مسيرة الإقتصاد السوداني، الذي عاني من إنخفاض معدلات الإنتاج الحقيقي وعائدات الصادرات، إنعكس ذلك في ضعف معدلات النمو الإقتصادي وإختلال في ميزان المدفوعات وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة. [1]

وفي ظل هذا الوضع هناك محاولات من قبل الدولة لوضع عدد من السياسات للتخفيف من هذه الآثار من خلال زيادة وتنويع مصادر الإيرادات وترشيد الإنفاق. وربما تحتاج تلك السياسات إلى مزيد من الجهد والتضحية حتى تظهر آثارها الإيجابية علي الإقتصاد السوداني

قريباً، عليه فإن ظهور النشاط التعديني الأهلي(خاصة الذهب) برز كأحد البدائل المهمة لزيادة حجم الموارد المالية بالموازنة العامة للدولة. وبهذا المفهوم فإن تنمية قطاع التعدين تصبح جزءاً لا يتجزأ من تنمية الإقتصاد الكلي.

[1] د.سعد عبد الله سيد أحمد الكرم ، النشاط التعديني للذهب ودوره في الاقتصاد السوداني ، مجلة جامعة البحر الاحمر العدد الثامن - ديسمبر2015 ، ص 37

تتنوع طبوغرافيا السودان من أراض صحراوية وسلاسل تلال وجبال بركانية متفرقة إلى أودية وأدى هذا التنوع إلى تنوع المعادن .عرف السودان الذهب في العهود القديمة وأطلق على الجزء الشمالي منه أرض النوبة بمعنى أرض الذهب وقد تم إستخراج الذهب منذ العهد الفرعوني والتركي.

وقد أثبتت الدراسات الجيوفيزيائية والمسوحات وجود شواهد قوسانية تحتوى على معدن الذهب في مناطق مختلفة في البلاد.

ثانياً: أماكن تواجد معدن الذهب في السودان :-

أماكن تواجد معدن الذهب في السودان :أثبتت الدراسات والأبحاث الجيولوجية وجود الذهب في مناطق عديدة من القطر تشمل جبال البحر الأحمر حيث يتواجد العدد الأكبر من مخزونات الذهب المكتشفة في مائة وخمسين موقعاً حظى بدراسات تفصيلية عدد قليل منها، كما تمت إكتشافات بمناطق جنوب النيل الأزرق وشمال السودان(من حلفا شمالاً حتى عطبرة شرق وغرب النيل) وشمال وجنوب كردفان وشرق وجنوب دارفور وفي مناطق متفرقة من البلاد .واقتصادياً يتمتع هذا المعدن النفيس بأهمية إقتصادية وسياسية فاقت جميع أنواع المعادن الثمينة وإكتسبت البلدان المختزنة لهذه الثروة مواقع إستراتيجية في الدائرة السياسية والإقتصادية في العالم .ويعتبر الذهب من أكثر المعادن تواجداً واستغلالاً بالسودان، حيث توجد مشاريع للتعدين ومعالجة الذهب في منطقة منجم الدويشات (Eldweshat) بأرض الحجر بوادي حلفا، ومشروع ومعالجة الذهب في منجم أم نباردي (Um Nabardi) بمنطقة وادي حلفا بالولاية الشمالية، وقد تم أخيراً إكتشاف مواقع جديدة لتعدين الذهب في ولايات نهر النيل والشمالية والبحر الأحمر وجبال النوبة والنيل الأزرق .وهناك أكثر من 128من عقودات للتنقيب عن الذهب وأكثر من مليون شخص يعملون بتعدين الذهب عشوائياً في مناطق متفرقة من السودان، مقارنة بأكثر من (100) مليون شخص يمارسونه على مستوى العالم.[1]

ويقدر الإحتياطي المؤكد والمحتمل بواسطة الشركات المنتجة بحوالي 300 " طن "في تسعة شركات.

و يتمعدن الذهب في السودان في ثلاثة أنواع من الصخور(www.geoconf. 2012)

1. صخور الشيست :الناتجة من تحول الصخور البركانية والرسوبية التي ترجع إلى العصر البروتوزوي المتأخر في شكل عروق المرو بمصاحبة بعض المعادن مثل النحاس والزنك والحديد ويوجد بهذه الطريقة في شرق وشمال وجنوب السودان.

---

[1] المرجع السابق، ص 39

2- القوسان : Gossan وقد أكتشف في منطقة الأرياب بجبال البحر الأحمر .والذهب في هذه المنطقة ذو تركيزات عالية تصل في بعض الأماكن إلى 100 جم/طن .في طبقات السليكابارايت SilicaBarite . ولقد بلغ الإنتاج في عام 2003 م حوالي 5106 كيلو جرام ذهب و 2844 كيلوجرام فضة من منطقة الأرياب بجبال البحر الأحمر، ولقد أكتشف حديثاً بجبال النوبة.

3- الذهب الرسوبي :هذا النوع يتم إستغلاله على إمتداد نهر النيل وروافده خاصة في النيل الأزرق وشمال السودان بواسطة الأهالي يستعملون في ذلك الطرق التقليدية.

العوامل المؤثرة علي قرار الإستثمار في قطاع التعدين :-

المعادن من الموارد الطبيعية غير المتجددة وتعتبر مملوكة ملكية عامة، وإستغلالها وتوجيه نشاط الإستثمار فيها تحكمه ضوابط قانونية وإعتبارات فنية وسياسية وإقتصادية، فالدول تهتم بتنمية ثرواتها لتستعين بها في معالجة المشكلات الإقتصادية والصناعية والإجتماعية والسياسية التي تواجهها .وفي هذا الإطار يسعى السودان لتشجيع الإستثمار في المعادن خاصة معدن الذهب الذي إرتفعت وتيرة البحث عنه في مختلف أصقاع السودان عبر ما يعرف بالتعدين المنظم والتعدين الأهلي.[1]

يأتي ترتيب السودان في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في المرتبة 142 في قائمة الدول التي شملها المؤشر من أصل 183 دولة وفقاً لتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007م وبما أن الإستثمار في قطاع التعدين هو إستثمار طويل الأجل فإنه يحتاج لتوفر رأسمال كبير وتكنولوجيا متطورة تزيد الإنتاج وجودته وتخفض كلفته، ولابد من دعم هذا القطاع للنهوض به إلى أعلى المستويات ليأخذ مكانةً تؤهله للمنافسة العالمية من حيث الجودة وسهولة التسويق، وتوفير بيئة إستثمارية جيدة ومشجعة وخلق شراكات إستراتيجية تراعي مصلحة المواطنين والبلد يمكن أن يجعل من قطاع التعدين ينافس القطاعات الأخرى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي،حيث الإستثمار في مجال التعدين بات من العوامل التي تدعم الإقتصاديات الوطنية، وأضحى الذهب عنصراً مهماً وقد زاد سعره وزاد الطلب العالمي عليه، حيث أن السودان يزخر بتراكيب جيولوجية ملائمة تمثل بيئة صالحة لتواجد الخام حيث تزايد الإقبال عليه من الشركات الكبيرة والصغيرة بالإضافة إلى صغار الملاك لمنح

[1] شاور، أحمد محجوب. سياسات الدولة لجذب الإستثمار بالتركيز على قانون الأستثمار ومؤشر أداء الأعمال، (ورقة عمل)، المؤتمر الأول لأداء الأعمال في السودان، الخرطوم (19 – 20 يونيو 2013).

تراخيص للملكية والحيازة تبعاً للقانون المجاز للتعدين في السودان ، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الإستثمار في قطاع التعدين:-[1]

1- المقومات الجيولوجية وتوافر العوامل الجيولوجية الجيدة والملائمة للإستثمار في التعدين.

2- توفر القاعدة المعلوماتية والترويجية وكافة البيانات الجيولوجية مثل الدراسات والمسوحات الجيولوجية والخرائط الجيولوجية والمعدنية والجيوفيزيائية والهيدرولوجية والطبوغرافية.

3- الإستقرار السياسي والاقتصادي.

4- وجود بيئة قانونية وتشريعية مستقرة.

5- توفر البنية التحتية(طرق، إتصالات، كهرباء، مياه، طاقة، موانئ.)

6- توفر الكوادر والخبرات والعمالة الماهرة.

7- سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتي تتمثل في" سهولة بدء وإعلان المشروعات، سهولة التعامل والحصول مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين، سهولة دفع الضرائب، تنفيذ العقود، سهولة إغلاق المشروع وتصفيته."

8- تسهيل اللوائح التنظيمية الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال.

النشاط التعديني الحالي للذهب في السودان: -

تعتبر وزارة المعادن هي الراعي لقطاع التعدين تقوم بإعداد الخرط الإستثمارية بواسطة ذراعها الفني الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية،وتقوم الوزارة بإبرام الإتفاقيات مع المستثمرين حسب قانون تنمية الثروة المعدنية لعام 2007م، وتتميز الإتفاقيات بشموليتها لمرحلتي الإستكشاف والتعدين، ويحظى المستثمر بكافة الإمتيازات حسب قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م وتعديلاته وتتضمن هذه الإتفاقيات إسترجاع تكلفة الإستكشاف والإعفاءات الضريبية والجمركية، وللمستثمر الحق في إدخال شركاء جدد في المشروع بموافقة وزارة المعادن وقد تم إنشاء عدد من مكاتب الأبحاث الجيولوجية في الولايات لتمارس العمل الفني في مجالات البحث عن المياه الجوفية والتخريط الجيولوجي المحدود، وقد شاركت هذه المكاتب في مشروعات للتنقيب عن الذهب غطت العديد من مناطق تواجد المعادن في السودان خلال الفترة (2002 - 1996 م)، وعملت في مجال دراسات مواد البناء ومنح التراخيص بالتنسيق مع إدارة المناجم والمحاجر، وتقوم المكاتب بمخاطبة إدارة المساحة الإتحادية و الولائية لعمل

[1] د: أمنه مبارك محمد. التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجال التعدين في السودان (ورقة عمل)، المؤتمر العربي الدولي الثاني عشر للثروة المعدنية، الخرطوم (27 - 29 نوفمبر 2012 م).

كروكيات لنشاطات التعدين الصغير، وتشارك المكاتب في لجان فنية عديدة على المستوى الإتحادي و الولائي، ومنذ العام 1996م وبعد توقيع إتفاقيات البحث عن الذهب صارت هذه المكاتب تلعب دوراً فعالاً في مساعدة شركات التعدين عن الذهب في تذليل الصعاب التي تواجهها، كما تساهم في الإشراف علي التعدين المنظم والأهلي .وينقسم النشاط التعديني للذهب في السودان إعتماداً علي طرق التنقيب عن الذهب إلى قسمين رئيسيين هما: –[1]

النشاط التعديني المنظم : حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لم ينشط القطاع العام في النشاط التعديني، وعلى ضوء سياسة الإنفتاح والتحرير الإقتصادي سمح للقطاع الخاص من الشركات غير الحكومية والأفراد الدخول إلى ميدان البحث عن الخامات التعدينية وإستغلالها .وتتولى وزارة المعادن أمر تراخيص البحث وعقود إستغلال خامات المناجم وفق الإجراءات الصادرة، مع التركيز على التنقيب عن الذهب بالإضافة إلى معادن أخرى إستراتيجية وإجراء دراسات جدوى في عدد من ولايات السودان، وقد قسم السودان إلى مربعات إمتياز (Concession Blocks) تبين مناطق الإمتياز التي منحت بالفعل والأخرى التي في طور المفاوضات للتنقيب عن المعادن والذهب.

وتستخدم في التعدين المنظم أحدث الوسائل التكنولوجية في الإستكشاف والمسح والإستخلاص .وقد منحت عدد من الشركات تراخيص للبحث وعقود إمتياز للتنقيب عن الذهب.

وتستخدم في التعدين المنظم أحدث الوسائل التكنولوجية في الإستكشاف والمسح والإستخلاص .وقد منحت عدد من الشركات تراخيص للبحث وعقود إمتياز للتنقيب عن الذهب الأهلي بالبلاد، وذلك يعزى إلى طبيعة النشاط المتقطع والمتنقل وذو الإنتشار الكبير في الريف والصحراء لكن يُقدر عدد المعدنين الأهليين بأكثر من المليون شخص يعملون في إنتاج الذهب والخدمات المصاحبة بما يصل إلى حوالي 32 مهنة مختلفة في حوالي " 88 " موقعاً بالسودان.

بالتالي فإن قطاع التعدين أضحي من القطاعات المهمة والواعدة في السودان، فالتحدي الأكبر هو إدخال هذا النشاط في دورة الإقتصاد الكلي الأدوات والآلات المستخدمة في التعدين الأهلي كانت بدائية لم تتعدي أدوات الحفر الأولية للآبار(الأجنة والشاكوش)[1]، وإستخدام الأقداح الخشبية ومؤخراً صحون وتشط الألمونيوم لغسيل خام الذهب بالماء وتركيزه ثم التقاط الحبيبات .ثم إستخدمت طريقة الحفر بالآليات(اللودر، البوكلين، بالدوزر) في نهاية العام 2009 م دخلت أجهزة كاشف المعادن (Metal

[1] آمنه مبارك محمد. مرجع سبق ذكره ،ص35

[1]المرجع السابق ،ص40

Detector) كأداة مهمة في حلقة الإنتاج التقليدي للذهب .وفي هذه العمليات وما تلتها من تطوير بإستخدام الزئبق لإلتقاط الذهب الناعم، لم يتراوح عائد الغربلة أكثر من(40 - 30%) من الذهب الموجود في الخام .وحتى مع دخول الطواحين كعامل مساعد لم تتعدى نسبة الذهب المستخلص عن(50%)من الخام .ورغم هذه البدائية وعشوائية الإنتاج إلا أن كمية الذهب المنتج لا يستهان بها، فقد كانت نسبة مساهمة التعدين التقليدي أو الأهلي ما يعادل95 %من إجمالي إنتاج الذهب بالسودان، ذلك لأن دخول

الشركات لهذا المجال مازال حديثاً فهي تحتاج لفترات طويلة للإستكشاف والتطوير تصل مابين -3 "5سنوات حتى تدخل مرحلة الإنتاج الحقيقي .ويستخرج العاملون في التعدين الأهلي هذا المعدن من الزِّكاز من خلال مزج الزئبق المعدني السائل مع الزِّكاز الرطب(يسمى المزيج الناتج طيناً، يتكون الطين من خلط الزئبق بالماء والحجر بعد طحنه .) ويرتبط الزئبق مع الذهب (وكذلك مع الفضة) مكوناً ملغماً، وتتم عملية الخلط باليد في طشت مما يعرض المعدن لخطر الإصابة بالمرض .أما الجزء المتبقي من الطين و الزئبق المعدني فيتم التخلص منه في الغالب عن طريق الغسل مما يؤدي إلى تلوث البيئة المحيطة.

بعد ذلك يتم تسخين ملغم الذهب أو الفضة لتبخير الزئبق الذي ينطلق إلى داخل الغلاف الجوي . ويتعرض من يعملون في عمليات التعدين للزئبق عن طريق تلامسه مع الجلد ويستنشقون بخاره .وقد يبتلع هؤلاء العمال أيضاً الزئبق بشكل عرضي .وخلال الفترة الأخيرة شجعت وزارة المعادن وعبر شراكة مع القطاع الخاص إستيراد ماكينات حديثة من جنوب إفريقيا وبعض دول أوربا لإستخدامها في تركيز وإستخلاص الذهب لرفع نسب إستخلاصه إلى حوالي .% 85 وهناك سلسلة طويلة ومعقدة نوعاً ما لعلاقات" الإنتاج- التسويق"، [1]حيث دخل الوسطاء وتجار الذهب في الحلقة وأصبحوا يمولون عمليات الإنتاج.

المناجم وانواعها :

المنجم هو الوحدة التي يتم فيها استخراج الخامات المعدنية واستخلاصها لاستغلال ثروات الارض بصورة اقتصادية وتنقسم الى الانواع الاتية :

- مناجم تحتية سطحية (الابار الرأسية والمائلة والانفاق) .
- مناجم مفتوحة .

[1] مصطفى ابراهيم وم احمد ابو القاسم- التعدين التقليدي حقائق وارقام – مؤتمر التعدين التقليدي – وزارة المعادن - مايو 2014 [1]

تأثيرات النشاط التعديني الأهلي للذهب:

التعدين الأهلي يؤثر بشكل كبير علي البيئة والحياة الإقتصادية والاجتماعية للسكان، ونورد فيما يلي تأثيراته الإيجابية والسلبية:-[1]

التأثيرات الإيجابية: تظهر التأثيرات الإيجابية :-

لزيادة النشاط التعديني من خلال الآتي:-

1- في إتاحة فرص عمل للمواطنين وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ومكافحة الفقر والعوز الذي كانوا يعانونه قبل ظهور التعدين الأهلي.

2- تصدير الذهب يوفر العملات الأجنبية كما يساهم في دعم ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

3- زيادة الإيرادات العامة للدولة.

4- دعم مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوفير الخدمات العامة بمناطق الإنتاج.

6- يعمل على زيادة رقعة الإستكشاف وتوفير مؤشرات مهمة مخفية للتمعدن.

7- إدخال التقنيات الحديثة وتدريب وتأهيل الموارد البشرية الوطنية.

8- تحييد وتخفيف حدة بؤر التوتر السياسي ويعزز من جهود فض النزاعات.

9- تشكل مواقع التعدين الأهلي بوتقات صهر إجتماعي(إثني وجهوي وثقافي .) لذلك لابد من البحث عن توازن بين الفوائد المذكورة والأضرار الناجمة عنه، وهذا الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود لتطوير هذا القطاع .

التأثيرات السلبية : تتمثل التأثيرات السلبية

للتعدين الأهلي للذهب علي البيئة والحياة الإقتصادية والإجتماعية في الآتي:

1- يؤثر إستخدام الزئبق علي صحة المعدنين المعرضين للزئبق عبر(الجلد والإستنشاق والإبتلاع) بشكل مباشر وغير مباشر عند حرق الملغم داخل المباني مع إنعدام التهوية الجيدة كما هو الحال في البيوت ومحلات بيع الذهب.

2- تلوث الأرض والمياه والنباتات بالمناطق المحيطة بمناطق عمليات التعدين الأهلي.

---

[1] سعد عبد الله سيد أحمد الكرم، مرجع سبق ذكره ،ص58

3- تؤدي أنشطة تعدين وإنتاج الذهب العشوائي في درجاتها المختلفة إلى تخريب البيئة الطبيعية (آبار، خنادق) وقطع الأشجار والغطاء النباتي بشكل جائر يخلق تعرية للتربة.

4- ردم مجاري الخيران بمخلفات غربلة التراب الحاوي للذهب وتكويم تلال من المخلفات في شواطئ النيل في بعض المناطق، وتفشي الأمراض والأوبئة في أوساط العاملين في ظل غياب الرقابة الصحية على المأكولات والمشروبات وإنتشار الأمراض البيئية في تجمعات مُعدني الذهب الأهلي، وتلويث البيئة المحيطة بالمخلفات الناتجة من إستخراج ومعالجة خام الذهب، وتدهور صحة البيئة وإنتشار الحشرات.

5- الأثر الإجتماعي والإقتصادي يتمثل في هجر الأيدي العاملة للزراعة والرعي والانخراط في عمليات التعدين بسبب الكسب السريع.

6- دخول الأطفال صغار السن في عملية التعدين، بما يعني التسرب عن التعليم، وظهور الجريمة في مناطق التعدين الأهلي.

7- وفود أعداد كبيرة إلى مناطق التعدين الأهلي في السودان من دول الجوار(مصر وسوريا والمغرب وإريتريا وإثيوبيا) بلغت أكثر من1500 ، أجنبي يشكل خطراً أمنياً.

7- زيادة معدلات تهريب الذهب إلى خارج السودان. [1]

[1] المرجع السابق ص41

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي في السودان

يتكون البناء الاقتصادي للدولة من نتائج مجموع متغيراته الأساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها. لذلك نعتبر ان الاقتصاد الوطني يتكون من نسيج متداخل و متكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل وتساهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء الاقتصادي بكامله .ومن واقع البناء الاقتصادي للدول تصنف هذه الدول إلي متقدمة ونامية.

لا يختلف الاقتصاد السوداني كثيرا عن اقتصاديات الدول النامية لذلك نقول:إن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولي في مسار التنمية .فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان ولكن يصعب علينا أن نشير على وجه التحديد المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية لكن نستطيع ان نؤكد بان السودان الذي يعتبر اكبر دولة في أفريقيا، رقم مساحته الشاسعة التي تبلغ مليون ميل مربع (قبل الانفصال) وأراضيه الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية الأخرى المتاحة ، فإن السودان لا يزال يحتل مرتبة متأخرة في قائمة الدول النامية.

أهتم كثير من الاقتصاديين في أعقاب الحرب العالمية الثانية باقتصاديات الدول النامية وقد أهتم بعض هؤلاء بأبرز أهم الخصائص ألتي تميز الدول النامية ومنهم هارفي ليبنشتاين الذي صنف هذه الخصائص في اربعة مجموعات ، اقتصادية ،ديمغرافية ، ثقافية سياسية، وتكنولوجية وأخرى [1].

النمو الإقتصادي في السودان:

الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة ، ولدراسة الاقتصاد السوداني لابد من تناول مكوناته الاساسية وفي مقدمتها موقف إجمالي الناتج المحلي لمعرفة الصورة الحقيقة للاقتصاد القومي، وتشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في إجمالي الناتج المحلي سنوياً، كماسنرى في الجزء التالي:

1/ مساهمة قطاعات الاقتصاد الرئيسية والغابات والثروة الحيوانية وتقدر جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان (% 32) من جملة مساحته التي تبلغ مليون ميل مربع تقريباً)قبل

[1] سليمان خليفة مردس عجب الله، محددات النمو الاقتصادي،2015 م ، ص 24، 45.

الإنفصال(وبتكوينه هذا يعتبر اكبر قطاعات الاقتصاد في السودان فهو المصدر الرئيسي لتوليد القيمة المضافة والدخول لمعظم افراد المجتمع وبالتالي فهو المحرك الرئيسي:

جدول (7-1)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة حسب الانشطة الاقتصادية لعامي 2014م و2015

(مليون جنيه)

العام / القطاع	2016			2017		
	القمية	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	8.2751	(4.1)	28.5	8.5055	2.8	25.9
القطاع الصناعي	0.6732	10.1	23.1	7.0231	4.5	23.0
النفط	0.2329	(6.6)	2.3	0.6059	(10.0)	2.0
التعدين والمحاجر	5.0424	11.4	0.8	0.2039	(12.4)	0.7
الصناعات التحويلية واليدوية	0.7709	13.8	17.4	5.3352	5.8	17.5
الكهرباء والمياه	14.0467	4.0	2.7	0.8781	13.9	2.9
قطاع الخدمات	1.0043	3.6	48.4	14.9373	6.3	49.0
البناء والتشييد	2.5751	5.8	3.5	1.0647	6.0	3.5
التجارة والفنادق والمطاعم	3.0966	4.2	4.9	2.7694	7.5	9.1
النقل والمواصلات	3.5456	2.1	10.7	3.3120	7.0	10.9
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	0.3638	3.1	12.2	3.7643	6.2	12.4
المجتمع والخدمات الاجتماعية	(0.5732)	5.0	1.3	0.3851	5.9	1.3
خدمات المؤسسات المالية	3.3389	4.8	(2.0)	(0.6067)	5.9	(2.0)
الخدمات الحكومية	0.2275	4.5	11.5	3.5106	5.1	0.8
الخدمات الخاصة غير الربحية	0.4682	4.5	0.8	0.2390	5.0	1.6
الرسوم على الواردات	29.0411	4.9	1.6	0.4990	6.6	100.00
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	16.228.55	2.7	100.00	30.4659	4.9	
مخفض الناتج الاجمالي	471.295.45			19.134.07		
الناتج المحلي بالاسعار الجارية				582.936.71		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (7-1)

معدل نمو القطاعات لعامي 2014-2015

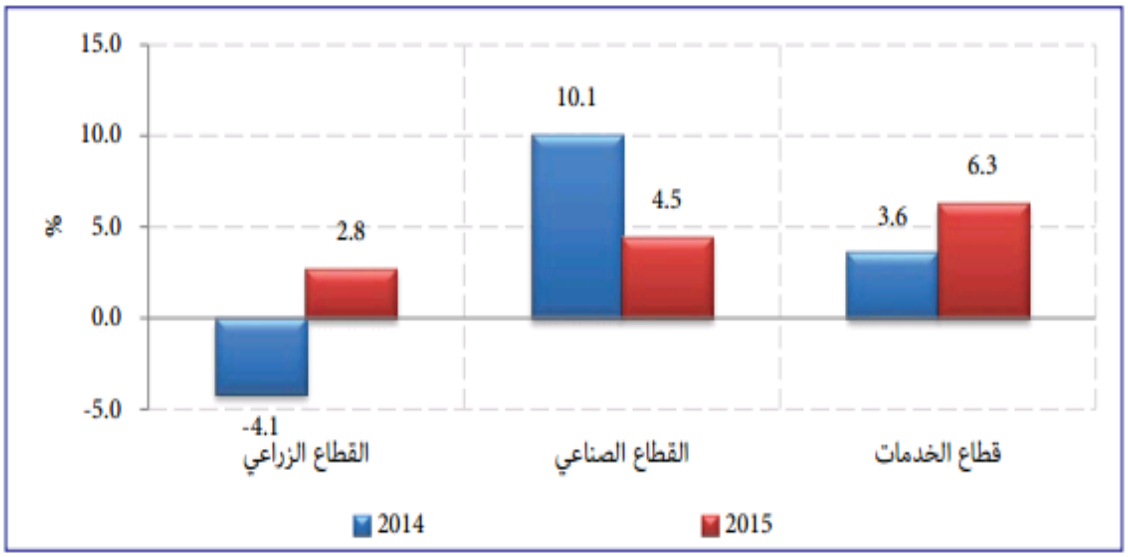

المصدر: بنك السودان المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول (1 -7) ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من% 2.7 في عام 2014 إلى % 4.9 في عام 2015 نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من سالب % 4.1 في عام 2014 إلى % 2.8 في عام 2015 ، وارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات من % 3.6 في عام 2014 إلى % 6.3 في عام. 2015 انخفض معدل نمو القطاع الصناعي من % 10.1 في عام 2014 إلى % 4.5 في عام 2015 ، وذلك لانخفاض معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له وتتضمن النفط من سالب % 6.6 في عام 2014إلى سالب % 10.0 في عام 2015، التعدين والمحاجر من % 11.4 في عام 2014 إلى سالب 12.4%في عام 2015 ، الصناعات التحويلية واليدوية من % 13.8 في عام 2014 إلى % 5.8 في عام 2015 ويعزي ذلك لانخفاض إنتاج معظم الصناعات التحويلية في عام 2015 ، بينما ارتفع معدل نمو الكهرباء والمياه من % 4.0 في عام 2014 إلى % 13.9 في عام. 2015 ارتفع معدل نمو قطاع الخدمات من % 3.6 في عام 2014 إلى % 6.3 في عام 2015 نسبة لارتفاع معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له وهي البناء والتشييد من % 5.8 في عام 2014 إلى% 6.0 في عام 2015 ، والتجارة والفنادق والمطاعم من % 4.2 في عام 2014 إلى % 7.5 في عام 2015 ، والنقل والمواصلات من % 2.1 في عام 2014 إلى % 7.0 في عام 2015 ، التمويل والتأمين والعقارات وخدمات

الأعمال من 3.1 % في عام 2014 إلى 6.2 % في عام 2015 ، أما بقية القطاعات فقد نمت بمعدلات مختلفة.

(1) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي:[1]

الشكل (7-2)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014

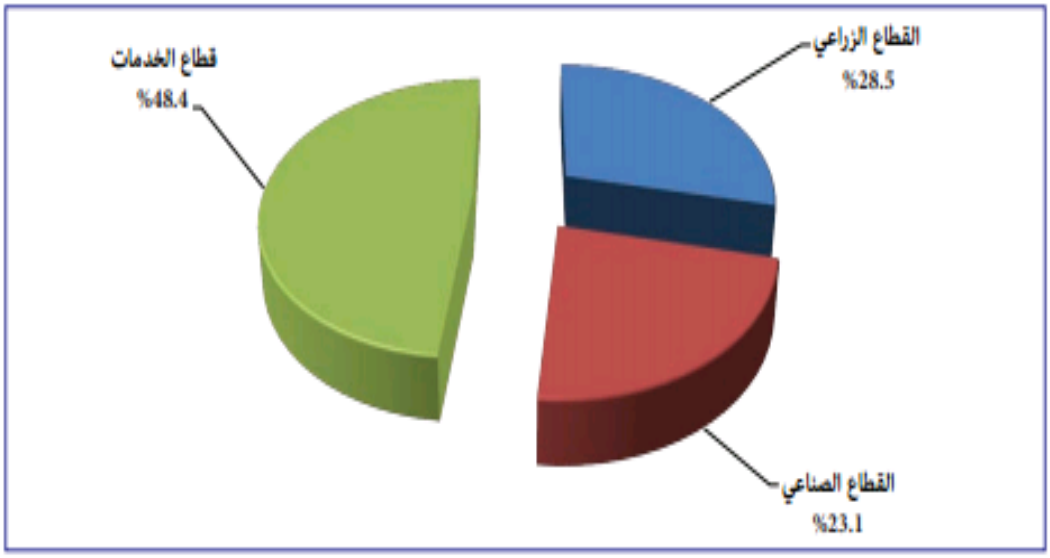

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (7-3)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015

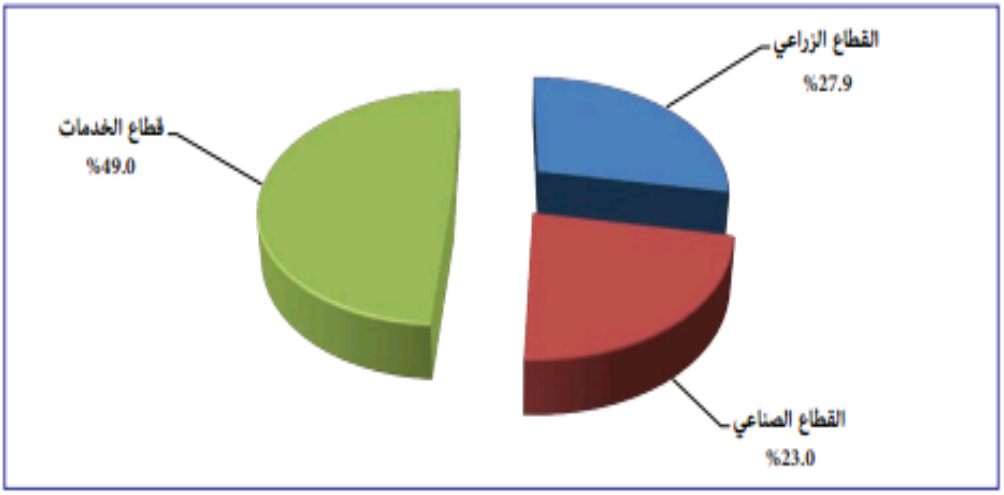

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

[1] التقرير السنوي للبنك السودان المركزي 2016-

أ –القطاع الزراعي:

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي من 28.5% في عام 2014 إلى % 27.9 في عام2015 .

ب –القطاع الصناعي:

انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من % 23.1 في عام 2014 إلى 23.0% في عام 2015 ، وذلك لانخفاض مساهمة النفط من % 2.3 في عام 2014 إلى 2.0 %في عام 2015 ، التعدين والمحاجر من % 0.8 في عام 2014 إلى % 0.7 في عام 2015 ، بينما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية من % 17.4 في عام 2014 إلى % 17.5 في عام 2015، الكهرباء والمياه من % 2.7 في عام 2014 إلى % 2.9 في عام 2015م.

ج –قطاع الخدمات:

ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من % 48.4 في عام 2014 إلى 49.0% في عام 2015 ، نتيجة لارتفاع مساهمة بعض القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات، حيث ارتفعت مساهمة التجارة والفنادق والمطاعم من % 8.9 في عام 2014 إلى % 9.1 في عام 2015 ، النقل والمواصلات من % 10.7 في عام 2014 إلى % 10.9 في عام 2015 ، التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من % 12.2 في عام 2014 إلى % 12.4 في عام 2015، أما مساهمة البناء والتشييد، المجتمع والخدمات الاجتماعية، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الحكومية، الخدمات الخاصة غير الربحية،، الرسوم علي الواردات، فقد سجلت معدلات ثابتة بلغت% 3.5 ،% 1.3 ، سالب% 11.5 % 2.0 ،% 0.8 ، % 1.6 على التوالي في عامي 2014و. 2015

(2) اتجاه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015 – 2011)

يوضح الجدول **(7–2)** والشكل**(7–4)** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011 – 2015.

جدول (7–2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015 – 2011)

البيانات	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (%)	1.9	1.4	4.4	2.7	4.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (7-4)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2015) بأسعار عام (1982/81)

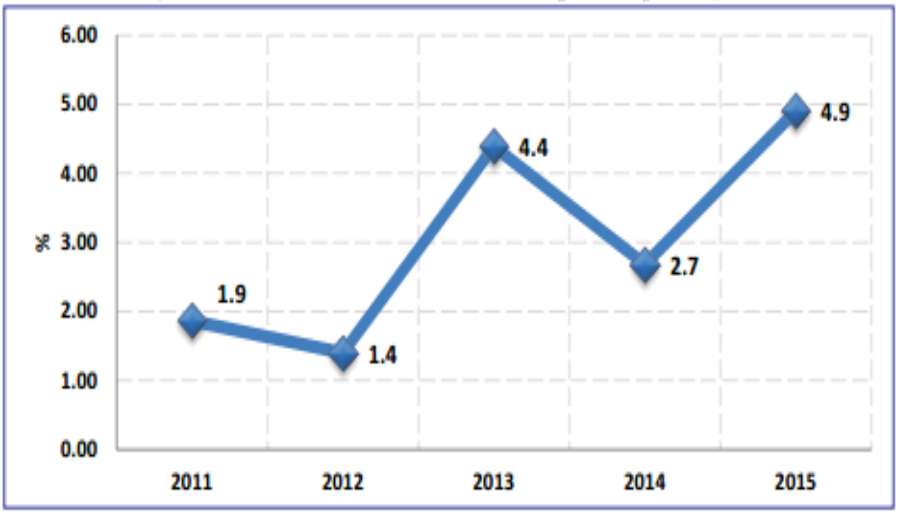

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الشكل **(7-4)** انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من % 1.9 في عام2011 إلى % 1.4 في عام 2012 نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان وخروج معظم حقول النفط من دائرة الانتاج .وارتفع إلى % 4.4 في عام 2013 نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاعي الصناعي من 120 التقرير السنوي الخامس والخمسون للعام2015 سالب % 12.2 في عام 2012 إلى % 10.4 في عام 2013 ، وانخفض إلى % 2.7 في عام 2014 نسبة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني من % 4.0 إلى سالب% 4.1 ، وارتفع إلى % 4.9 في عام 2015 ويعزي ذلك لارتفاع معدلات نمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات.

ثانياً :الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية(طريقة الناتج[1])

يوضح الجدول (7-3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الجارية (طريقة الناتج) لعامي 2014 و 2015 ، بينما يوضح الشكلان (7-5) و (7-6) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2014 و 2015 .

[1] التقرير السنوي للبنك السودان المركزي 2014-2015

جدول (7-3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي 2014 و2015

العام / القطاع	2014		2015			
	القمية	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	150.113.4	29.7	31.9	183.150.3	22.0	31.4
المحاصيل الزراعية	55.617.0	25.0	11.8	63.188.0	13.6	10.8
الماشية	92.154.6	32.7	19.6	118.680.3	28.8	20.4
الغابات	2.210.1	2.076.3	0.5	1.084.9	(50.9)	0.2
صيد الاسماك	131.6	(92.3)	0.0	197.2	49.8	0.0
القطاع الصناعي	75.481.3	44.9	16.0	89.781.7	18.9	15.4
النفط	11.902.7	28.9	2.5	12.085.3	1.5	2.1
التعدين والمحاجر	11.722.9	46.5	2.5	12.102.5	3.2	2.1
الصناعات التحويلية واليدوية	47.758.3	50.2	10.1	60.091.3	25.8	10.3
الكهرباء والمياه	4.097.4	34.1	0.9	5.502.5	34.3	0.9
قطاع الخدمات	245.700.8	40.4	52.1	310.004.7	26.2	53.2
البناء والتشييد	22.427.7	40.0	4.8	28.080.3	25.2	4.8
التجارة والفنادق والمطاعم	77.759.7	38.3	16.5	99.166.1	27.5	17.0
النقل والمواصلات	66.741.0	47.4	14.2	84.454.0	26.5	14.5
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	35.511.0	35.3	7.5	44.452.8	25.2	7.6
المجتمع والخدمات الاجتماعية	4.850.9	37.0	1.0	6.029.9	24.3	1.0
خدمات المؤسسات المالية	(4.105.3)	39.4	(0.9)	(5.104.3)	24.3	(0.9)
الخدمات الحكومية	29.721.3	39.3	6.3	36.857.0	24.0	6.3
الخدمات الخاصة غير الربحية	3.770.6	38.8	0.8	4.647.1	23.2	0.8
الرسوم على الواردات	9.023.9	37.5	1.9	11.421.7	26.6	2.0
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	471.295.4	37.5	100.0	582.936.7	23.7	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإ"حصاء

الشكل رقم (7-5)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2014

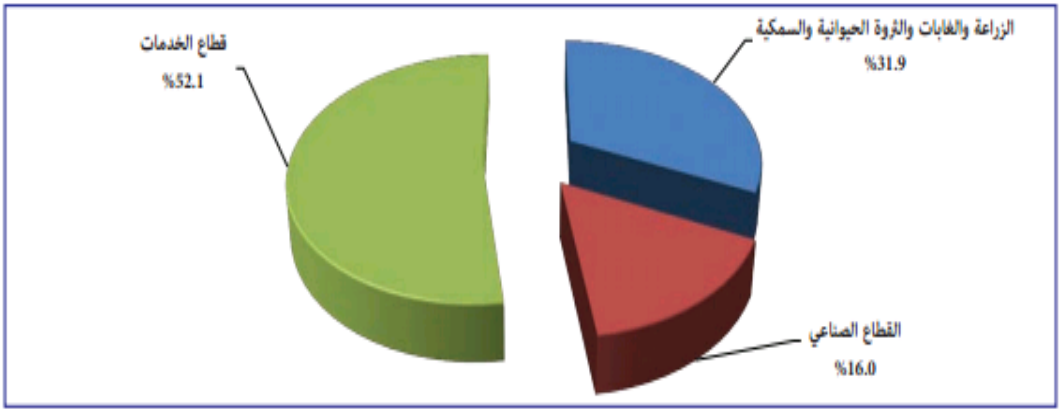

الشكل رقم (7-6)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015

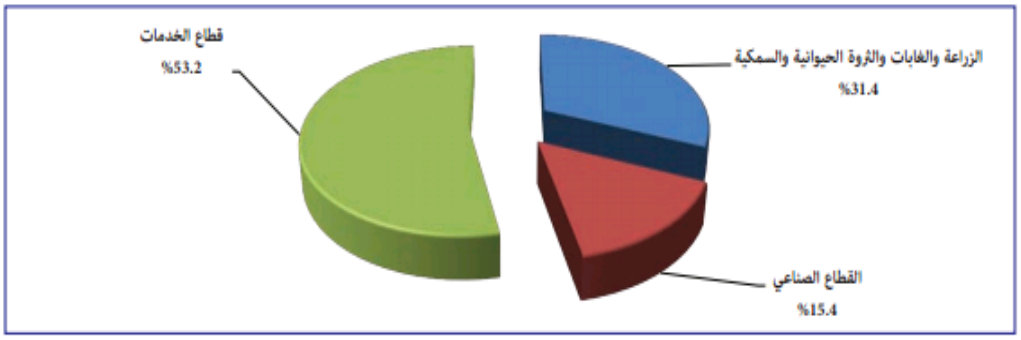

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول (7–3) انخفاض مساهمة القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من % 31.9 في عام 2014 إلى % 31.4 في عام. 2015 انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من% 16.0 في عام 2014 إلى % 15.4 في عام 2015 ، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الفرعية المكونة له وتشمل النفط من % 2.5 في عام 2014 إلى % 2.1 في عام 2015 ، وأيضاً التعدين والمحاجر من % 2.5 في عام 2014 إلى % 2.1 في عام 2015 ، بينما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية واليدوية من % 10.1 في عام 2014 إلى % 10.3 في عام. 2015 ارتفعت مساهمة

قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من % 52.1 في عام 2014إلى % 53.2في عام 2015 ويعزى ذلك لارتفاع مساهمة بعض القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات .حيث ارتفعت مساهمة التجارة والفنادق والمطاعم من % 16.5 في عام2014 \ إلى 17.0 %في عام 2015 ، النقل والمواصلات من % 14.2 في عام 2014 إلى % 14.5 في عام 2015، التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من % 7.5 في عام 2014 إلى % 7.6 في عام2015 ، الرسوم على الواردات من % 1.9 في عام 2014 إلى % 2.0 في عام 2015 ، أما مساهمة البناء والتشييد، المجتمع والخدمات الاجتماعية، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الحكومية، الخدمات الخاصة غير الربحية فقد سجلت معدلات ثابتة بلغت% 4.8 ،% 1.0 ، سالب % 0.9 6.3%، 0.8% على التوالي في عامي 2014 و 2015 .

ثالثاً :الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(طريقة الإنفاق)[1]

يوضح الجدول (7-4) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الجارية (طريقة الإنفاق)لعامي 2014 و2015 .

جدول (7-4)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة الإنفاق لعامي 2014 و2015

(مليون جنيه)

العام / القطاع	2016			2017		
	القمية	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
الاستهلاك	403.666.4	40.8	85.7	495.862.3	22.8	85.1
الاستهلاك الحكومي	45.843.9	81.8	9.7	56.626.0	23.5	9.7
الاستهلاك الخاص	357.822.5	36.8	75.9	439.236.3	22.8	75.3
الاستثمار	90.681.4	34.2	19.2	121.793.0	34.3	20.9
الحكومي	5.850.4	29.5	1.2	16.379.0	180.0	2.8
الخاص	84.831.0	34.6	18.0	105.414.0	24.3	18.1
صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات	(23.052.3)	101.5	(4.9)	(34.718.6)	50.6	(6.0)
الصادرات من السلع والخدمات	20.629.6	(47.9)	4.4	19.369.4	(6.1)	3.3
الواردات من السلع والخدمات	43.681.8	(14.4)	9.3	54.088.0	23.8	9.3
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	471.295.5	37.5	100.0	582.936.7	23.7	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإ"حصاء

يتضح من الجدول (7-4) انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 37.5% في عام 2014 إلى % 23.7 في عام 2015 ، وذلك لانخفاض معدل نمو إجمالي

[1] التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2014-2015

الاستهلاك من % 40.8 في عام 2014 إلى % 22.8 في عام 2015 ، وانخفاض معدل نمو صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات من % 101.5 في عام 2014 إلى % 50.6 في عام 2015.

(1) الاستهلاك

ينقسم الاستهلاك إلى حكومي وخاص، ويشمل الحكومي جميع النفقات الجارية على مشتريات السلع والخدمات بما في ذلك تعويضات العاملين كما يشمل نفقات الدفاع والأمن الوطني.

الشكل رقم (7-7)

معدل نمو الاستهلاك بالأسعار الجارية لعامي 2014 و 2015

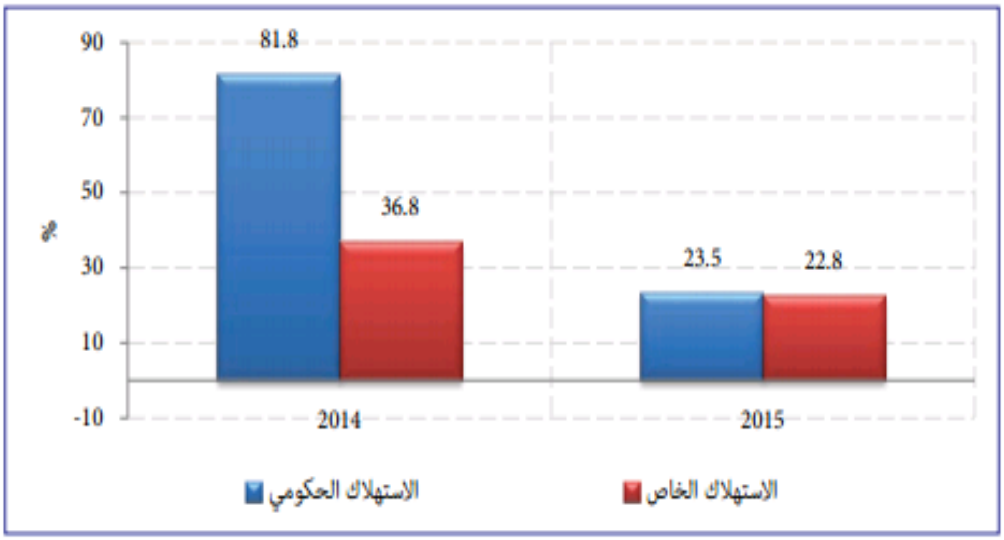

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من الجدول (7-4) والشكل (7-7) انخفاض معدل نمو إجمالي الاستهلاك من % 40.8 في نعام 2014 إلى % 22.8 في عام 2015 ، وذلك لانخفاض معدل نمو الاستهلاك الحكومي من % 81.8 في عام 2014 إلى % 23.5 في عام 2015 ، وانخفاض معدل نمو الاستهلاك الخاص من % 36.8 في عام 2014 إلى % 22.8 في عام. 2015

الشكل رقم (7-8)

مساهمة الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2014 و 2015

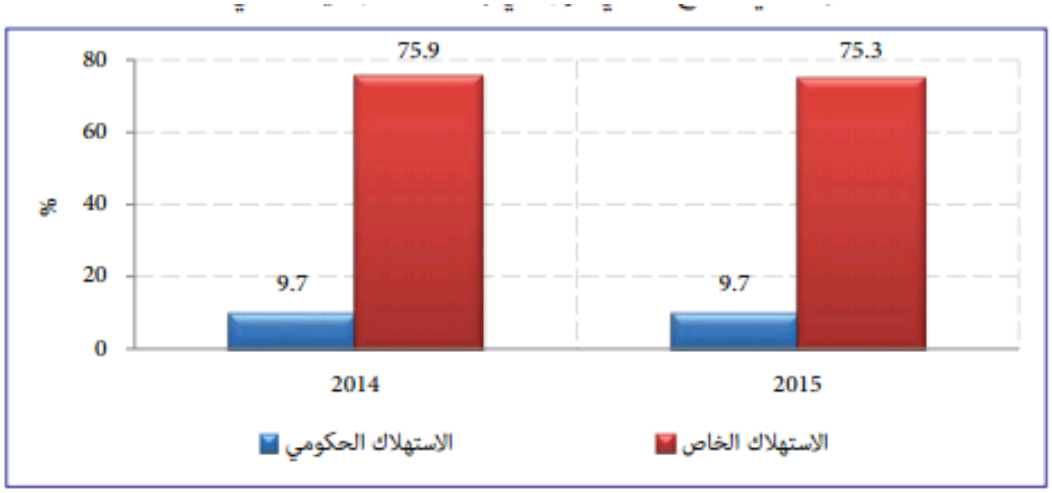

المصدر: بنك السودان المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول **(7-4)** والشكل **(7-8)** انخفاض مساهمة إجمالي الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من % 85.7 في عام 2014 إلى % 85.1 في عام 2015 ، وذلك لانخفاض مساهمة استهلاك القطاع الخاص من % 75.9 في عام 2014 إلى % 75.3 في عام 2015 . ارتفعت مساهمة الاستهلاك الحكومي لإجمالي الاستهلاك من % 11.3 في عام 2014 إلى% 11.4 في عام 2015 ، بينما انخفضت مساهمة الاستهلاك الخاص لإجمالي الاستهلاك من % 88.7في عام 2014إلى % 88.6 في عام2015 .

الشكل رقم (7-9)

الاتجاه العام لمعدل نمو إجمالي الاستهلاك خلال الفترة (2015 - 2011)

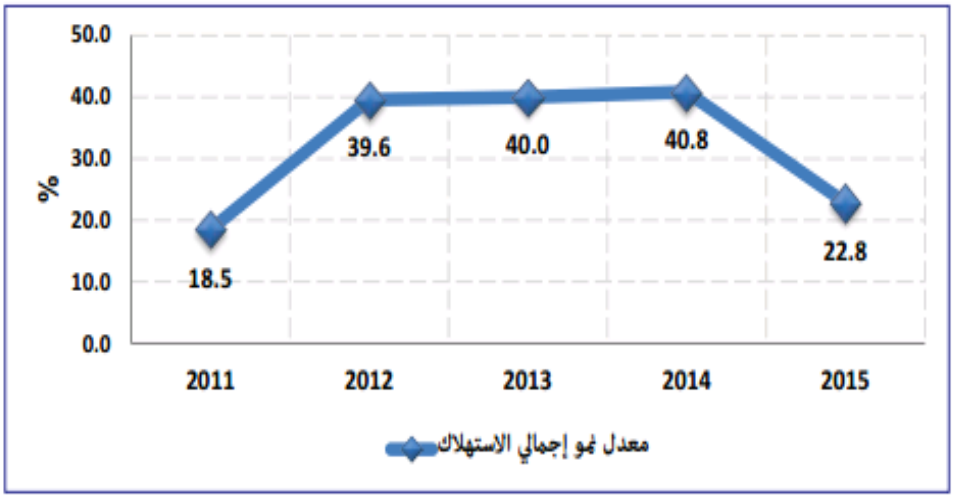

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الشكل (7-9) ارتفاع معدل النمو في إجمالي الاستهلاك من % 18.5 في عام 2011 إلى 39.6%في عام 2012 وظل في حدود % 40 في عامي 2013 و 2014 ثم انخفض إلى % 22.8في عام . 2015 وبلغ متوسط إجمالي الاستهلاك خلال الفترة.% 32.3

(2) الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه التغير في رصيد راس المال خلال فترة زمنية محددة، حيث يمثل الاضافة إلى راس المال القائم(بعد الاخذ في الاعتبار اهلاك راس المال خلال الفترة السابقة)، وينقسم إلى حكومي وخاص.

الشكل (7-10)

معدل نمو الاستثمار بالأسعار الجارية لعامي 2014 و 2015

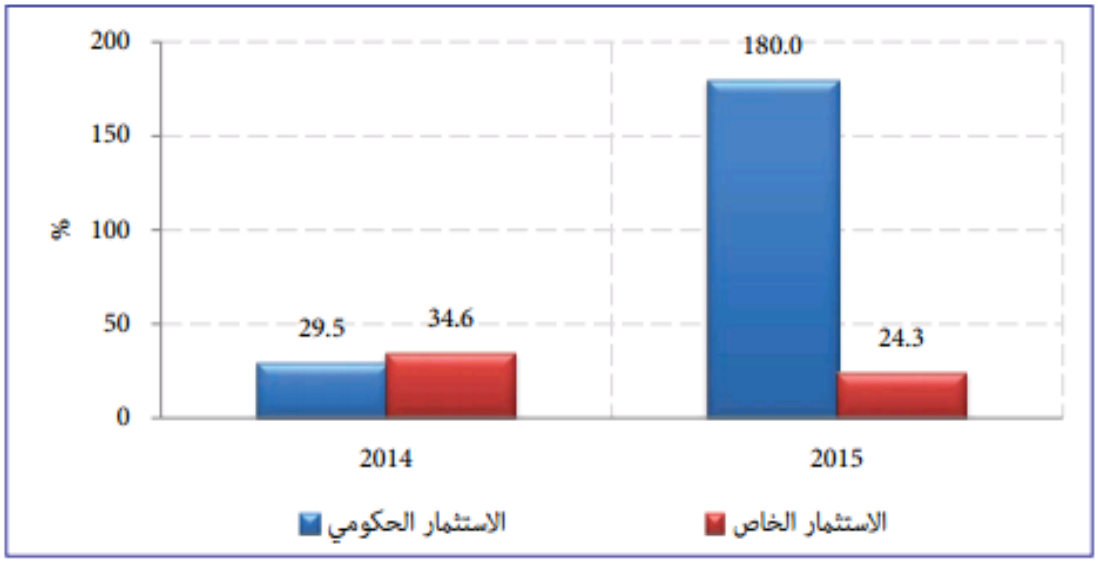

الشكل (7-11)

مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2014 و 2015

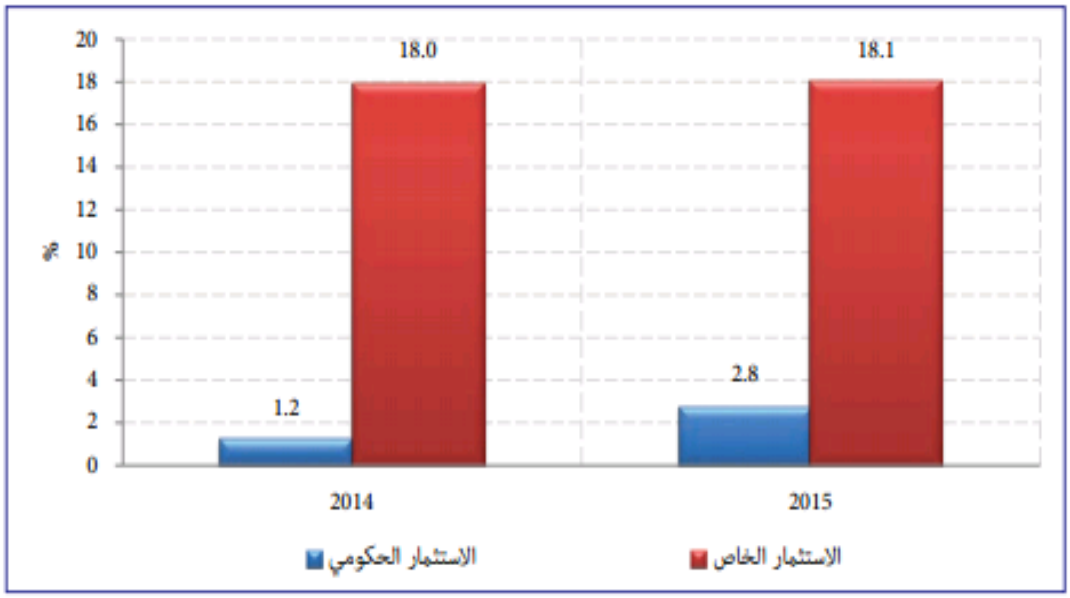

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول (7-4) والشكل (7-10) ارتفاع معدل نمو الاستثمار من % 34.2 في عام 2014 إلى % 34.3 في عام 2015 ، وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من % 19.2 في عام 2014 إلى % 20.9 في عام 2015 ، وذلك نسبة لارتفاع مساهمة الاستثمار الحكومي من % 1.2 في عام 2014 إلى % 2.8 في عام 2015 ، وارتفاع مساهمة القطاع الخاص من

18.0%في عام 2014 إلى % 18.1 في عام 2015 .

ارتفعت مساهمة الاستثمار الحكومي في إجمالي الاستثمار من % 6.4 في عام 2014 إلى 13.4 % 126التقرير السنوي الخامس والخمسون للعام2015 في عام 2015 ، بينما انخفضت مساهمة الاستثمار الخاص من % 93.6 في عام 2014 إلى% 86.6 في عام. 2015.

الشكل رقم (7-12)

الاتجاه العام لمعدل نمو الاستثمار خلال الفترة2015 – 2011

يتضح من الشكل (7-12) ان معدل نمو الاستثمار انخفض من % 62.3 في عام 2011 إلى % 26.1 في عام 2012 وارتفع إلى % 31.2 و % 34.2 و % 34.3 في الاعوام 2013 و 2014و 2015 على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة.% 37.6 .

(3) صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات:

صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات يساوي الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات من السلع والخدمات .ويلاحظ من الجدول (7-4) انخفاض معدل نمو صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات من % 101.5 في عام 2014 إلى % 50.6 في عام 2015 ، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات من السلع والخدمات.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الإقتصادية (طريقة الناتج):[1]

يوضح الجدول (7-3) الناتج المحلي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الإقتصادية لكلٍ من عامي 2016م و2017م.

[1] التقرير السنوي للبنك السودان المركزي 2016-2017

جدول (7-5)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الإقتصادية لكلٍ من عامي 2011م و 2017م

العام / القطاع	2016			2017		
	القمية	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	211.264.0	15.4	31.6	262215.0	24.1	31.8
قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية	112.513.0	(4.5)	16.9	142317.0	26.5	17.3
الصناعات التحويلية واليدوية	45.137.0	(24.9)	6.8	55519.0	23.0	6.7
الصناعات والتعدين	40.848.0	68.9	6.1	54062.0	32.4	6.6
الكهرباء والماء والغاز	2.262.0	(58.9)	0.4	2778.0	22.8	0.3
البناء والتشييد	24.266.0	(13.6)	3.6	29958.0	23.5	3.7
قطاع الخدمات	343.791.0	21.9	51.5	419407.0	22.0	50.9
التجارة والفنادق والمطاعم	113.834.0	14.8	17.1	138028.0	21.3	16.8
النقل والمواصلات والتخزين	92.257.0	9.2	13.8	113003.0	21.5	13.7
التمويل والتأمين والمصارف	86.736.0	95.1	12.9	106166.0	22.4	12.9
الخدمات الحكومية	35.183.0	(4.5)	5.3	42972.0	22.1	5.2
خدمات أخرى	15.781.0	7.1	2.4	19238.0	21.9	2.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	667.568.0	14.5	100	828938.0	23.4	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

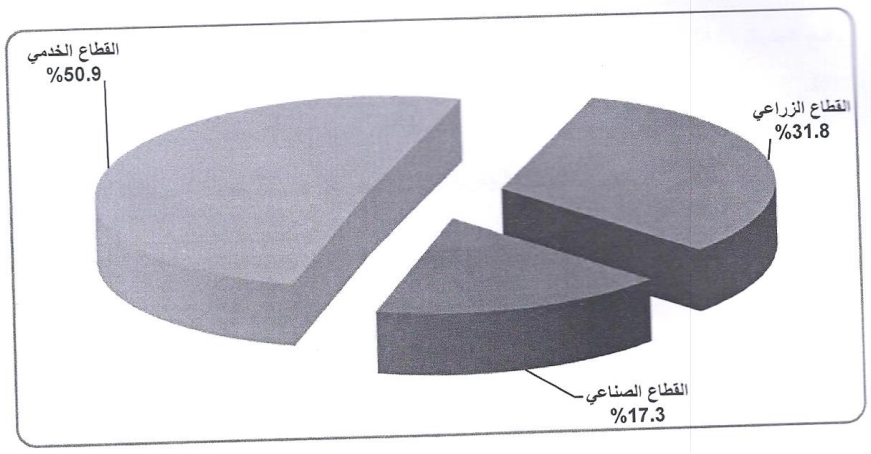

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (7–4) (ب)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية عام 2017

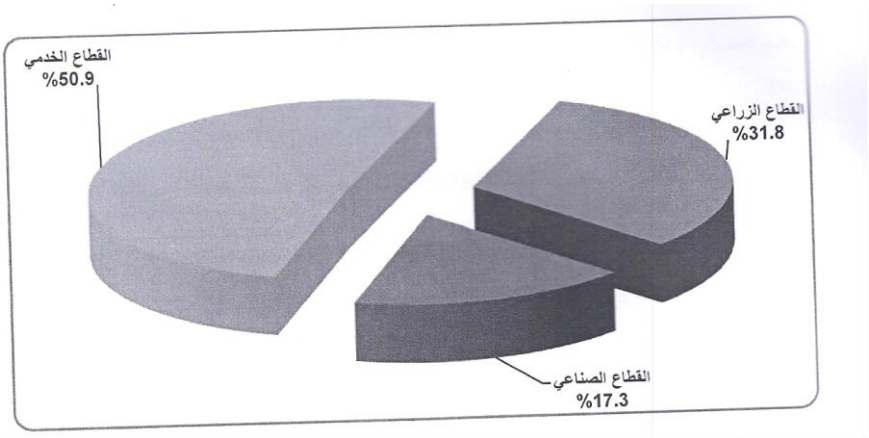

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول (7–3) والشكلين (7–4) (أ) و(7–4) (ب) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي لاجمالي بالاسعار الجارية ارتفاعاً طفيفاً من 31.6% في عام 2016م إلى 31.8% في عام 2017م.

ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية من 16.9% في عام 2016 إلى 17.3% في عام 2017 حيث ارتفعت نسبة مساهمة كل من الصناعة والتعدين من 6.1% في عام 2016 إلى 6.6% في عام 2017، والبناء والتشييد من 3.6% في عام 2016 إلى 3.7% في عام 2017، بينما انخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية واليديوة من 6.8% في عام 2016 إلى 6.7% في عام 2017، والكهرباء والماء والغاز من 0.4% في عام 2016 إلى 0.3% في عام 2017.

انخفضت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من 515% في عام 2016 إلى 50.9% في عام 2017 ويعزى ذلك لانخفاض مساهمة بعض القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات حيث انخفضت مساهمة التجارة والفنادق والمطاعم من 17.1% في عام 2016 إلى 16.8% في عام 2017، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين من 13.8% في عام 2016 إلى 13.7% في عام 2017، والخدمات الحكومية من 5.3% في عام 2016 إلى 5.2% في عام 2017، والخدمات الاخرى من 2.4% إلى 2.3% مع ثبات نسبة مساهمة التمويل والتأمين والمصارف في العامين 2016 و 2017م.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (طريقة الإنفاق):[1]

يوضح الجدول (7–4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة الإنفاق القومي لكلٍ من عامي 2016م و 2017م:

جدول (7–6)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة الإنفاق لكلٍ من عامي 2016م و 2017م

العام / القطاع	2016			2017		
	القمية	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
الاستهلاك	535,452.0	8.0	80.2	681,928.8	27.4	82.8
الاستهلاك الحكومي	36,385.7	(35.7)	5.5	50,970.0	40.1	6.2
الاستهلاك الخاص	499,066.3	13.6	74.7	630,958.8	26.4	76.6
الاستثمار	158,924.2	30.5	23.8	171,536.9	7.9	20.8
التكوين الرأسمالي	149,035.0	101.6	22.3	161,247.9	8.2	19.6
التغير في المخزون	9,889.2	103.3	1.5	10,289.0	4.0	1.2
صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات	(26,808.2)	22.8	4.0	29,528.1	10.1	3.6
الصادرات من السلع والخدمتا	31956.2	65.0	4.8	27,908.4	12.7	3.4
الواردات من السلع والخدمات	58,764.9	8.6	8.8	57,436.5	2.3	7.0
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	667,568.0	14.5	100.0	823,938.0	23.4	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول (7–4) ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من 14.5% في عام 2016 إلى 23.4% في عام 2017م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو اجمالي الاستهلاك من 8.0% إلى 27.4%، وصافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات من سالب 22.8% إلى 10.1%، بينما إنمخفض معدل نمو الاستثمار من 30.5% إلى 7.9% خلال نفس الفترة.

[1] التقرير السنوي للبنك السودان المركزي 2016-2017

إنتاج الذهب للاعوام (2000–2016) بالطن

السنة	الإنتاج/طن
2000	5.774
2001	5.417
2002	5.238
2003	5.106
2004	5.271
2005	4.971
2006	3.246
2007	3.246
2008	2.251
2009	1.922
2010	34.000
2011	38.000
2012	40.000
2013	70.000
2014	73.400
2015	82.3
2016	93.4

المصدر: وزارة المعادن

إنتاج الذهب للاعوام (2000–2016) بالطن

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
2000	13.46
2001	14.32
2002	15.25
2003	16.17
2004	18.01
2005	19.05
2006	22.22
2007	22.40
2008	23.42
2009	24.87
2010	26.48
2011	27.04
2012	27.68
2013	29.56
2014	31.64
2015	33.01
2016	34.62

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

المبحث الثالث

مشاكل و معوقات تعدين الذهب في السودان

يتمتع السودان بالعديد من الموارد الأرضية والمعدنية والمائية والثروة الحيوانية ،والتي لم تستغل بصورة مثلى حتى الان . وقد أظهرت الدراسات الجيولوجية التي تمت كميات مقدرة وتنوعاً واسعاً في جيولوجية السودان من حيث البنيات الصخرية والتركيبية والتكوينية ، وهذه الطبيعة الجيولوجية المتنوعة جعلت منه بلداً غنياً بثرواته المعدنية المتنوعة ، مثل الذهب وبعد تصديره أهملت القطاعات الأخرى بشكل جزئي وتم التركيز على الذهب من جانب الدولة ومن جانب المواطنين الذين هاجروا المناطق الإنتاجية للعمل في التنقيب عن الذهب لتحسين دخلهم وهي واحدة من مشاكل تعدين الذهب حيث تراجع نصيب القطاعات الأخرى في المساهمة في الناتج القومي ومشاركتها في الصادرات ، الأمر الذي يشير إلى خطورة مستقبل الإقتصاد السوداني إذ لم يؤسس لتنمية حقيقية شاملة تعني ببقية القطاعات الأخرى لان عائدات الذهب غير مستقرة وكذلك هو من الموارد الناضبة .

المشاكل التي تواجه التعدين في السودان والشركات المحلية والأجنبية العاملة في مجال التعدين عن الذهب في السودان :

من أهم المشاكل التي تواجه المعدين بصفة عامة أن التعامل في قطاع التعدين يبنى على الموازنة الدقيقة بين متطلبات الدولة الأمنية والمستقبلية من تلك المعادن تحتمه تلك النظرة من القطاع دون عوائق تحد من المنفعة التي ترجوها الدولة والمستثمرين من ناحية أخرى .[1]

هذا بالإضافة إلى أن الإستثمار في قطاع التعدين يعتبر مكلف ويحتاج إلى كفاءة فنية عالية ومقدرات مالية كبيرة ويتسم بجزة كبيرمن المخاطرة التي لا تستطيع الدول تحملها في الغالب وأن مردودها بالرغم من كثرتها إلا أنه بطئ نسبة لتعدد مراحل الدرسة والبحث الملازمين للتنقيب والإستكشاف حتى مرحلة الإستغلال .

[1] محمد حسن إسماعييل، دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني (دراسة حالة شركة ارياب للتعدين من 1999م-2006 م) رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2009،، ص 54.

حلول لمشاكل التعدين في السودان [1]:

يتمتع السودان بخامات ومعادن كثيرة ومتنوعة مثل الزنك والناس والحديد والذهب وغيرها ،وثم معرفة من خلال تحديد اهم الخامات المنتجة وتحديدكمية الإحتياطي وحساب القيمة الإقتصادية مما يدل على وجود للإستثمار فيها ،نصيب السودان بصورة عامة من اللإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الي الدول النامية ، عام 1996م في كل الف دولأر دولأر واحد ويرجع ذلك إلي ضعف جدا كان في الأعوام 1990 تبأطؤ النمو الإقتصادي وترجع عمليات الإندماج والتملك ومشاريع الخصخصة وضعف ثقة المستثمرين وبعد ذلك اصبح كل عشرة دولأر واحد وذلك بعد دخول السودان ضمن الدول امنتجة للبترول .

الثروة المعدنية للأجيال القادمة والمستثمر الأجنبي في سبيل الحصول على الربح يعمل على إستناف وإستغلال لكل ماهو ممكن متي اتيحت له الفرصة في ذلك لذا لأبد من ترشيد الإستثمار في التعدين ومراقبة المستثمرين الأجانب مراقبة فعالة دون أن تحدث ذلك أثار سلبية في إستثماراتهم باللإضافة الي وضع قانون في هذا المجال حتي يمر من طمع بعض المعتمدين الأجانب ، تشجيع رؤوس الأمول الوطنية المهاجرة للعمل في هذا المجال حتي تضمن البلاد ثروتها ، ذلك العائد الكبيز ،تشجيع شزكات القطاع الخاص وكذلك الأهالي لممارسة التعدين علي نظام المناجم الصغيرة كالذهب ، مع تقديم العون الفني والمالي وإستجلات المعدات وماكينات تزكيز الذهب لهم وتدريبهم وإنشاء بنك لشراء الذهب منهم منعاً للتهريب خارج السودان .

لابد من تقنين التعدين التقليدي للحد من اثاره السالبة والمدمره ، وتحديد الجهات التي تعمل في هذا المجال والترخيص لهم وفقاً للشروط والأوضاع القانونية ، ضرورة إنشاء شركات وطنية لممارسة التنقيب والتخليص تدريجياً من الشركات الأجنبية ،ومناقشة الأثار المختلفة لانتاج الذهب والمعادن .

على الصعيد الآخر تأخر مرحلة صدور الخارطة الإستثمارية للمعادن في السودان حيث صدرت أول خارطة جيولوجية للسودان عام م1974 من مصلحة الجيولوجيا والثروة المعدنية في مناطق البحر الأحمر وغرب السودان .

([1]) عبدالعظيم سليمان المهل، خالد حسن البيلي، الإقتصاد الكلي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، 2010م.

المبحث الأول

التعريف بالنموذج القياسي وتوصيف النموذج القياسي لتقدير مساهمة انتاج الذهب في الناتج المحلي الاجمالي

المطلب الأول: تاريخ بناء النماذج وتعريفها واهم خصائصها:

اولاً: تاريخ بناء النماذج:

أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية على يد كل من Klein and Goldberger واعمال Wharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اوروبا الغربية وبعدها إلى انحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.[1]

ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.[2]

ويتضح من التعريف السابق أن:

1- النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة معينة بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها.

2- الغرض من النموذج تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة للواقع.

---

[1] إسماعيل السيوفي،"مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، ،، 2006، ص 22.

[2] مريم عمر حب الله عمر،"النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج، 2015، تصحيح الخطأ غير المقيد (1980-2014)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، ص 132.

3- النموذج لا يعكس الواقع الاقتصادي وإنما يعطي صورة مقربة ومهما كبرت فهي ليست حقيقية وإنما صورة تقريبية.

ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي:[1]

1- المطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

2- القدرة على التفسير أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3- دقة تقديرات المعالم إذ أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد مثل عدم التحيز والاتساق والكفاءة.

4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.

5- خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة كلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بأقصى حد ممكن من البساطة كلما كان النموذج الاقتصادي افضل من غيره، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير.

المطلب الثاني: اقسام المعادلات الهيكلية للنموذج وتركيبها:

اولاً: اقسام المعادلات الهيكلية:[2]

1-المعادلات التعريفية: هي المعادلات التي تعرف احد المتغيرات تعريفاً غير مشروط أي أنها معادلة محاسبية، فإذا عرفنا ان الدخل يساوى الاستهلاك زائد الادخار فيمكن ان نعرف ان الادخار يساوى الدخل ناقص الاستهلاك.

2- المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وهي سلوك المنتجين والمستثمرين وهي تفسر القرارات التي يتخذونها مثل معادلة الطلب والعرض.

3- المعادلات الفنية: وهي المعادلات التي تختص بالعلاقات الإنتاجية والمستخدمات اللازمة لها وفق المستوى التقني السائد، مثل دالة انتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas Production) Function.

---

[1] وفاء صلاح الدين على فضل،"تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (1980-2012)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

[2] إسماعيل السيوفي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

4- المعادلات المؤسسية: هي المعادلات التي لا تصدر عن النظرية الاقتصادية وإنما هي التي تصدر عن نمط معين من السلوك الذي يحدده العرف والعادات والتقاليد والقانون مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

5- المعادلات التطابقية: هي المعادلات التي تأخذ صيغة التساوي او التطابق لجانبي المعادلة مثال لذلك ان العرض يساوى الطلب.

6- المعادلات التوازنية: وهي تشبه المعادلات التعريفية غير أنها لا تلزم أن تكون صحيحة دائما، فهي ليست متطابقات، وإنما تتحقق صحة هذه المعادلات تحت شروط معينة فقط، وهي تحقيق شروط التوازن إذا لم يتحقق، فلن تتحقق هذه المعادلات.

ثانياً: تركيب النموذج الاقتصادي:

يتركب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات وكل معادلة من معادلات النموذج تفسر متغير واحد بدلالة المتغيرات الأخرى وما يتصل بها من مؤشرات ومعلمات وثوابت.

المطلب الثالث: توصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية:

اولاً: تصنيف متغيرات النموذج:[1]

1- المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معلمات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة وفي هذه الدراسة يتمثل المتغير الداخلي في الناتج المحلي الاجمالي.

2- المتغيرات الخارجية: هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمي بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه الدراسة يتمثل المتغير الخارجي في متغير انتاج الذهب.

3- المتغيرات المتخلفة زمنياً: إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة إبطاء (تخلف زمني) فإنها في هذه الحالة تعامل معاملة المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها مع المتغيرات الخارجية، في هذه الدراسة ومن خلال اتباع أسلوب التجريب توصل إلى ضرورة ادخال المتغير التابع بفترة إبطاء واحدة لاجتياز النموذج للمعيار الاقتصادي والقياسي.

[1] مريم عمر حب الله عمر، مرجع سبق ذكرة، ص 134.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:[1]

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

1- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصدهذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

أ. الشكل الرياضي لنموذج الانحدار

[1]طارق محمد الرشيد،المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى،2005، ص 16.

$$GDP = f\ (gold)$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه في الشكل القياسي التالي:

$$GDP = b + Bgold$$

حيث ان:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي ، gold: الذهب.

ثالثاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم: –

المقصود به تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك بناءً على إشارة المعلمة حسب افتراض النظرية الاقتصادية.

الإشارات المسبقة لمعلمات معادلة النموذج:–

1. الثابت (b): حسب افتراض النظرية الاقتصادية يجب ان تكون اشارتها موجبة.
2. معلمة انتاج الذهب (B): حسب النظرية الاقتصادية أشارتها موجبة.

المبحث الثاني

تقدير النموذج

يتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بإستخدام برنامج SPSS لإختبار الفرضيات تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والذي يهدف الى التعرف على تأثير المتغير المستقل (انتاج الذهب بالطن) على المتغير التابع ، تم الاعتماد على معامل (β) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل، كما تم الاعتماد على(R^2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، للمقارنة بين قوة تفسير كل متغير من المتغيرات . وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوة المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح.

تقييم النموذج:-

اولا: وفقا للمعيار الاقتصادي

هنالك علاقة طردية بين انتاج الذهب والناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت معلمة الذهب 0.177 ومعلمة الثابت 18.576 .

ثانيا: وفقا للمعيار الاحصائي

بلغت قيمة t المحسوبة للثابت 16.422 ومستوى معنوية .000 وبمقارنتها مع 0.05 نجد انها اقل اي معنوية ، وبلغت قيمة t المحسوبة لمعلمة الذهب 6.581 ومستوى معنوية .000 وبمقارنتها مع 0.05 نجد انها اقل اي معنوية .

ثالثا: اختبار معنوية النموذج ككل (اختبار F) :-

من الجدول(6/4) نجد ان قيمة F تساوى (43.35) ودرجات الحرية (15) و مستوى دلالة F (0.000) وهى اقل من (0.05) لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت وانتاج الذهب بالطن.

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلى الإجمالى بالاسعار الثابتة وانتاج الذهب بالطن في الفترة من 2000-2016م.

جدول (1/4)

مختصر نموذج الانحدار Regression للفرضية الثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.862[a]	.743	.726	3.50773

a. Predictors: (Constant), إنتاج الذهب بالطن

أولاً: إختبار بيرسون (R)

أشارت نتائج بالجدول (1/4) إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) بين المتغيرات تساوي 86% أي أنه توجود علاقة ارتباط قوية بين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابن وإنتاج الذهب بالطن.

ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)

من قيمة مربع الارتباط (R Square) نجد أن المتغير المستقل (انتاج الذهب) تفسر ما نسبته 74% من حيث التباين في المتغير التابع (الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة)، اى ان 74% من التغير الذى يحدث فيالناتج المحلى الاجمالى بالسعر الثابت تسبب فيه هذا المتغير المستقل و 26% تسببة فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

جدول (2/4)

تحليل التباين ANOVAa لفرضية الدراسة

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	532.934	1	532.934	43.313	.000[b]
	Residual	184.562	15	12.304		
	Total	717.497	16			

a. Dependent Variable: الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت

b. Predictors: (Constant), إنتاج الذهب بالطن

ثالثا: اختبار قيمة F

من الجدول(6/4) نجد ان قيمة F تساوى (43.35) ودرجات الحرية (15) و مستوى دلالة F (0.000) وهى اقل من (0.05) لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت وانتاج الذهب بالطن.

جدول (3/4)

معالم الانحدار لفرضية الدراسة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	18.576	1.131		16.422	.000
	الذهب انتاج بالطن	.177	.027	.862	6.581	.000

a. Dependent Variable: الثابت بالسعر الاجمالى المحلى الناتج

رابعا: اختبار قيمة T:

من الجدول (3/4) نجد ان قيمة T تساوى (16.42) ودرجات حرية (n-2)، ومستوى دلالة (T) تساوى (0.000) وهى أقل من (0.05) هذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الإجمالى المحلى بالسعر الثابت وانتاج الذهب بالطن ،ومما سبق نؤكد قبول الفرض القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النتاتج المحلى الإجمالى بالاسعار الثابتة وانتاج الذهب بالطن في الفترة من 2000-2016م.

مناقشة الفرضية:

من خلال البيانات السابقة و تحليلها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS توصلنا إلى أن هنالك علاقة طردية بين إنتاج الذهب و الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة الثابت 18.576 و قيمة معلمة إنتاج الذهب 0.177 أي أنه كل ما زادت الكميات المنتجة من الذهب زاد إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي و قطاعاته المختلفة.

النتائج :

من خلال بيانات الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. وجود علاقة طردية قوية بين الناتج المحلى الإجمالى وإنتاج الذهب في السودان في الفترة من 2000الى 2016 م.
2. خلف التعدين اثار ايجابية على الخدمات في المناطق المستخرج فيها .
3. ساهم الذهب في جموح نسب التضخم الى اعلى .
4. ساهم التعدين عن الذهب في خلق فرص عمل للمواطنين .
5. ساهم التعدين في تحسين دخول العاملين فيه .
6. للتعدين اثر ايجابي على القطاع الزراعي من حيث ان اغلب العاملين في التعدين يستثمرون عاداتهم في القطاع الزراعي.

التوصيات:

1. مواصلة التعدين عن الذهب وذلك بادخال اليات وتقنيات جديده .
2. تشجيع شركات القطاع الخاص وكذلك الاهالي لممارسة التعدين على نظام المناجم الصغيرة مع تقديم العون الفني والمالي واستجلاب المعدات وماكينات تركيز الذهب لهم وتدريبهم وانشاء بنك لشراء الذهب خارج السودان .
3. لابد من تقنين الانتاج للحد من اثاره السالبة وذلك بضرورة تحديد الجهات التي تعمل في هذا المجال والترخيص لهم وفقا لشروط والاضاع القانونية .
4. الزام الشركات العاملة في مجال التنقيب عن المعادن بضرورة المحافظة على البيئة وذلك باسنخدام ادوات السلامة البيئية
5. يجب توجيه ايردات الذهب الي تنمية القطاعات الانتاجية الاخرى(القطاع الزراعي والصناعي)

مقترحات لبحوث مستقبلية :

- اثر قطاع التعدين على القطاعات الانتاجية في السودان .
- دور التعدين التقليدي في الحد من البطالة في السودان .

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- إسماعيل السيوفي، 2006،"مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية.
- أماني محمد يوسف بكري – الأثار المترتبة للتعدين التقليدي للذهب في مدينة العبيدية بولاية نهر النيل من 2002 الى 2012 – ماجستير في الجغرافيا – جامعة النيلين – 2012
- آيات عبدالرحيم سليمان وآخررون – الصادرات غير البترولية واثرها على تجارة السودان الخارجية – بكالاريوس في الاقتصاد التطبيقي – جامعة السودان – 2013م.
- حربي محمد موسى عريقات (2006) الاقتصاد الكلي – جامعة الاسراء – الاردن – دار وائل للنشر – الطبعة الاولى.
- خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي ، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة السابعة ،عمان:دار وائل للنشر،2004.
- خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي ،**مبادئ الإقتصاد الكلي**.
- زياد رمضان (2007) – مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي – الرياض – دار وائل للنشر.
- سعد عبد الله سيد أحمد الكرم ، النشاط التعديني للذهب ودوره في الاقتصاد السوداني ، مجلة جامعة البحر الاحمر العدد الثامن – ديسمبر2015 .
- سليمان خليفة مردس عجب الله، 2015 م ، محددات النمو الاقتصادي.
- شاور، أحمد محجوب. سياسات الدولة لجذب الإستثمار بالتركيز على قانون الأستثمار ومؤشر أداء الأعمال، (ورقة عمل)، المؤتمر الأول لأداء الأعمال في السودان، الخرطوم (19 – 20 يونيو 2013).

- طارق محمد الرشيد،2005، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى.
- علي عمر (2005) – مبادئ الاقتصاد الكلي – المملكة العربية السعودية – الرياض–دار وائل للنشر.
- عمر أدم بابكر حسب الله – العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان من 1980 الي 2011 – دراسة قياسية – ماجستير في الإقتصاد التطبيقي – جامعة السودان –2015
- عميد | مصطفى ابراهيم وم | احمد ابو القاسم– التعدين التقليدي حقائق وارقام – مؤتمر التعدين التقليدي – وزارة المعادن – مايو 2014.
- مرضية إبراهيم الزين وسناء محمد سرالختم – الأثار الإقتصادية والإجتماعية لنشاط الذهب في محليتي بربر وأبو حمد – جامعة وادي النيل – بكالاريوس في الجغرافيا – 2016م
- مريم عمر حب الله عمر،2015، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (–2014)" 1980، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان.
- نهاد محمد بابكر علي –العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان –رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2008م)
- هوشيار معروف ،**تحليل الإقتصاد الكلي** ،الطبعه الأولي ،عمان : دار صفاء للنشر 2005م.
- وفاء صلاح الدين على فضل،2014، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (–2012) 1980"، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان.

المراجع الإنجليزية:

- James Hoffamann,"Gold processing" . Britannica.com, Retrieved 20-3-2018.Edited

المؤتمرات:

- أمنه مبارك محمد. التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجال التعدين في السودان (ورقة عمل)، المؤتمر العربي الدولي الثاني عشر للثروة المعدنية، الخرطوم (27 – 29 نوفمبر 2012 م).